الحكومة تفرض «الحصار» لفك السلع من «الاحتكار»

«الشورت سيلينج» جسر البورصة للاندماج عربياً وإقليمياً

«تثبيت الفائدة» يرسم خطط الأجانب للاستثمار فى «الجنيه»

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصجية

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٧٦
الأحد
١٢ فبراير ٢٠٢٣
٢١ رجب ١٤٤٤

الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

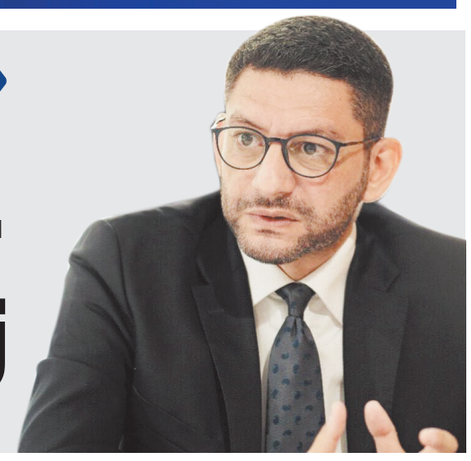

«أحمد الشريف» رئيس الشبكة بمصر فى حوار مع «البورصجية»..

جهود «المشرق العالمية» تتفق مع «رؤية مصر 2030»

توطين صناعة الزيوت فى مصر

«إنفستجيت» تصمم «ماكيت» إنقاذ السوق العقارى

«ربط إلكترونى» مع المصريين بالخارج

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد النهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

استيراد الأرز والإفراج عن أعلاف الدواجن لخفض الأسعار..

الحكومة تفرض «الحصار» لفك السلع من «الاحتكار»

كتب رأفت كمال:

تشهد مصر هذه الأيام موجة من ارتفاع غير مسبوق فى أسعار الكثير من السلع الأساسية منها الأرز والسكر والبيض والدواجن واللحوم وغيرها من السلع، الأمر الذى دفع الحكومة إلى اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات منها الإسراع فى الإفراج عن الأعلاف المستوردة والقضاء على الاحتكار بالسماح باستيراد الأرز لزيادة حجم المعروض منه بما يجبر من يقومون بحجبه عن التداول للتكسب منه على طرحه فى السوق، إضافة إلى أن الحكومة شكلت لجنة عليا لتحديد أسعار السلع بالمحلات للقضاء على جشع التجار وتوفير المنتجات بأسعار عادلة للمواطنين، خصوصاً مع قرب قدوم شهر رمضان المبارك فى مارس المقبل.

وفى هذا الإطار، يقول إبراهيم عشماوى مساعد أول وزير التموين أنه فى ظل ما يشهده العالم من تباطؤ اقتصادى وما قد تشهده الفترة المقبلة من تصعيد للحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين والتى سيكون لها أثر سلبى على سلاسل الإنتاج والتوريد تسعى الدول المختلفة لزيادة احتياطاتها من السلع والحبوب الرئيسية، لذا قامت الدولة المصرية باتخاذ خطوات لتأمين مخزون كبير من السلع الأساسية وفى مقدمتها الأرز، مشيراً إلى أنه بناءً على قرار رئيس مجلس الوزراء تم اعتبار الأرز سلعة استراتيجية وتم وضع سعر استرشادى له حسب نوعه وجودته بعد التفاهم مع التجار، لكن نظراً لعدم التزام التجار بالأسعار المحددة فقد قررت وزارة التموين استيراد الأرز لزيادة حجم المعروض منه، لافتاً إلى أن هذا الإجراء يعد أحد الأدوات التى تستخدمها الدولة لضبط الأسعار، مشيراً إلى أنه خلال الفترة القادمة سيتم استيراد مزيد من الذرة الصفراء وفول الصويا على أن تتولى هيئة السلع التموينية بيعهما وهو ما سيكون له أثر إيجابى على سعر الأعلاف.

ويرى الدكتور شريف الديوانى الخبير الاقتصادى إن السبب الأساسى لمشكلة ارتفاع الاسعار هو قلة العملة الأجنبية، وبالتالى قلة استيراد المنتجات وندرة الإنتاج المحلى الذى يترتب عليه قلة المنافسة وتحكم قلة من التجار فى الأسعار، وبالتالى فمحاربة الاحتكار أحد أهم السوائل لضبط أسعار السلع، مشيراً إلى أن التأكد من كفاءة عمل الأسواق وسهولة المنافسة بها ضرورى لمحاربة الغلاء والتسهيل على بعض الفئات التى تقع ضحية التضخم المستورد من الخارج الذى يؤثر على حياتهم بشكل عام مشيداً بأساليب الحكومة وبرامجها الخاصة بمحاربة ارتفاع أسعار السلع مثل برنامج «تكافل وكرامة» الذى يزداد عدد المستفيدين به بشكل كبير ووصلت إلى الفئات الأكثر احتياجاً.

وأوضح «الديواني» أن الحكومة تضع محاربة الغلاء على رأس أولوياتها فى الوقت الحالى وتبذل أقصى جهدها للوصول إلى الأسعار التى تناسب المواطن العادى عن طريق محاولات الإفراج عن البضائع الموجودة فى الجمارك لزيادة السلع المتوفرة فى الأسواق ومن ثم تراجع الأسعار، مشيراً إلى أن تبسيط إجراءات الاستيراد يؤدى إلى زيادة المعروض من السلع ويقلل من عملية الاحتكار، لافتاً إلى أنه لابد أن يكون هناك تعاون من قبل المواطن وأن يكون هناك ترشيد فى الاستهلاك الذى يؤدى إلى كبح جماح التضخم وحالة الاحتكار ثم الإبلاغ عن أى محتكر للسلعة كذلك يجب أن يقوم جهاز حماية المستهلك والأجهزة الأخرى التابعة لوزارة التموين بحملات رقابية على التجار والموزعين لمحاربة الغلاء بالإضافة إلى عمل قائمة أسعار معلنة للمواطنين لمعرفة أسعار السلع الحقيقة.

إبراهيم عشماوى

شريف الديوانى

أيمن عبدالعال

وقال الدكتور محمد فاروق الخبير الاقتصادى أن هناك زيادات كبيرة فى أسعار الكثير من السلع الاستراتيجية، مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء وعدم الإقبال عليها أدى إلى زيادة الإقبال على الدواجن مما أدى إلى رفع أسعارها بالأسواق، منوهاً إلى أن اقتراب قدوم شهر رمضان وتخزين المواطنين للدواجن بكميات أدى إلى ارتفاع أسعارها، لافتاً إلى أنه كان من المتوقع أن تنخفض أسعار الدواجن خلال الشهر الجارى ولكن الظروف الحالية التى يمر بها العالم تتذر بعدم الانخفاض إلا فى حالتين إما توقف الحرب الروسية الأوكرانية أو طرح الحكومة للدواجن يكون بكميات كبيرة، مناشداً وزارتى الزراعة والتموين بضرورة التحرك من أجل زيادة المعروض والسيطرة على الأسعار مع الرقابة على الأسواق حتى لا ترتفع أسعار السلع أكثر مما هى عليه الآن كما طالب بضرورة ترشيد الاستهلاك والتحرك نحو ذلك من قبل المواطنين. وأوضح أن هناك مغالاة غير عادية فى سعر بيع السلع وإن سعر بيعها حالياً لا يتوافق مع تكلفتها الحقيقية بل يمثل أضعاف قيمتها نتيجة لتعدد القنوات التى تمر السلع من خلالها لحين وصولها ليد المستهلك النهائى ومع رغبة كل قناة أو حلقة وصل فى تحقيق ربح مبالغ فيه بسبب الجشع والاحتكار وضعف الرقابة ارتفعت الأسعار لمستوياتها الجنونية الحالية.

ودعا الدكتور أشرف غراب الخبير الاقتصادى إلى إنقاذ صناعة الدواجن فى مصر من خلال البحث عن بدائل لاستيراد الأعلاف من الخارج من خلال زراعة الأعلاف مثل الذرة وفول الصويا بالأراضى الزراعية المستصلحة مثل وادى النطرون والصحراء الغربية وذلك بعدما أظهرت الأزمة الأخيرة الحاجة الماسة للأعلاف والتى أدى نقصها إلى تهديد صناعة الدواجن فى مصر وهى صناعة يعمل بها أكثر من ٣ ملايين عامل وتصل الاستثمارات بها إلى أكثر من ١٠٠ مليار جنيه مشيراً إلى أن صناعة الدواجن تعانى حالياً من مخاطر كثيرة نتيجة نقص الأعلاف وبدأ كثير من المربين بالخروج من سوق تربية الدواجن نتيجة نقص الأعلاف لافتا إلى أن النسبة الأكبر من استيراد الأعلاف تأتى من روسيا وأوكرانيا وهو ما يهدد صناعة الدواجن فى مصر. وأشار غراب إلى أنه من بين الحلول التى تساهم فى إنقاذ صناعة الدواجن فى مصر فرض تسعيرة جبرية بتحديد سعر الدواجن وليكن بشكل أسبوعى على ألا يترك الأفراد يتحكمون فى تحديد سعر الدواجن.

وقال الدكتور أيمن عبدالعال الخبير الزراعى أن انتظام عمليات الاستيراد أحد أدوات المساهمة فى سد الفجوة الغذائية من المحاصيل الاستراتيجية ومحاصيل الأعلاف مثل القمح والذرة الصفراء وفول الصويا، مشيراً إلى إن مصر تستورد من القمح ما يقارب ١٠ مليون طن ومن الذرة الشامية الصفراء ١١ مليون طن وفول الصويا ٤ مليون طن فضلاً عن استيراد الزيوت نتيجة وجود فجوة تصل الى ٩٧٪ فى إنتاج الزيوت لا يعنى أن نقلل من دور البحوث العلمية فى تطبيقات جديدة لمواجهة أزمة الفجوة الغذائية من هذه المحاصيل والاستفادة من الميزة النسبية للإنتاج وفقاً للظروف المناخية بكل منطقة.

وأشار «عبدالعال» إلى إنه رغم الإقبال على استيراد هذه الكميات الكبيرة من هذه المحاصيل إلا أن تكدسها فى الموانئ المصرية نتيجة عدم توافر النقد الاجنبى كان له أكبر الأثر فى تعطل دخولها إلى مواقع الإنتاج سواء مصانع الأعلاف أو مزارع الدواجن وبالتالى تسببت فى حالة من الندرة فى الكميات واستغلال وجشع بعض التجار تسبب فى ارتفاع غير مبرر فى أسعار اللحوم والدواجن والبيض والالبان والأسماك وكل المنتجات الثانوية المصنعة منها رغم مساعى الحكومة لحل هذه الازمة إلا أن المطلوب أكبر وفى توقيتات أقل مشيراً إلى أن احتياجات منتجى الدواجن ما يعادل ٩٠٠ ألف طن من الأعلاف شهرياً مشدداً على أهمية دور الدولة من التوسع فى المشاريع الزراعية الكبرى ودعم المزارعين فى الأراضى الجديدة والقديمة وتوفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل .

التوسع فى إنتاج الخام محليًا وتشجيع الزراعة التعاقدية لمحاربة الغلاء..

توطين صناعة الزيوت فى مصر

كتبت: ريم ثروت

تصاعدت أزمة الزيوت فى مصر فى ظل ارتفاع أسعاره بصورة مبالغة، لدرجة أصبحت تثقل كاهل المواطن المصرى، نظرآ لاعتماد الأسر المصرية فى غذائها على الزيت بشكل أساسى، ولمواجهة تلك الأزمة قرر مجلس الوزراء التوسع فى إنتاج الزيت الخام محليًا وتشجيع الزراعة التعاقدية للسيطرة على الاسعار مستقبلاً.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن الدولة تعمل حاليًا على التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية، عبر توفير التقاوى المطلوبة، وكذا تشجيع الزراعة التعاقدية، موضحًا أنه من المقرر أن تتم زراعة نحو ١٥٠ ألف فدان فول صويا هذا العام، على أن تزيد هذه المساحة إلى ٥٠٠ ألف فدان العام المقبل، كما ستتم زراعة ٩٠ ألف فدان عباد شمس هذا العام، ومن المقرر زيادتها إلى ٢٥٠ ألف فدان العام المقبل.

وشدد «مدبولي» على أن هدف الدولة فى هذه المرحلة يتمثل فى توطين صناعة الزيوت فى مصر، مع التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية، وذلك وفق خطة تستهدف التحرك بقوة فى هذا الملف لتوفير المنتجات للمواطنين، مع التمكن من توطين الصناعة فى الوقت ذاته.

وأكد وزير الزراعة واستصلاح الأراضى أنه يتم التركيز حاليًا على زراعة القطن وفول الصويا وعباد الشمس، لتوفير الزيوت المختلفة، لافتًا إلى أنه فيما يخص القطن، فقد تم زراعة ٣٢٥ ألف فدان هذا العام، ومن المأمول أن تصل إلى ٥٠٠ ألف فدان العام المقبل، وبالنسبة لفول الصويا أكد الوزير أنه يتم زراعة ١٥٠ ألف فدان هذا العام، سيتم العمل على زيادتها عبر تشجيع المزارعين، خاصًة أنه يحقق فائدة مهمة فى توفير الأعلاف، وفيما يتعلق بعباد الشمس، فمن المستهدف زراعة ٢١٠ ألف فدان.

وترى الحكومة أهمية اتجاهها نحو زراعة دوار الشمس، حيث ان زراعته لا يضاهيها أى محصول آخر من حيث العائد والربحية حيث تتم زراعته ٣ مرات فى العام الواحد، ففدان دوار الشمس يحصد ٣ مرات سنويا، كما أن الفدان الواحد ينتج طن ونصف فى المرة الواحدة اى حوالى ٤ طن فى الثلاثة زراعات، ووفقا للسعر الذى حددته وزارة الزراعة فان العائد على الفلاح يقارب أربعة أضعاف التكلفة التى يتحملها المزارع من مصاريف زراعة المحصول فى الثلاث مرات، مع تكثيف الاهتمام بالزراعات المحلية والتى تتمثل فى محاصيل دوار الشمس والفول الصويا ومحاصيل الألياف ومحاصيل القطن، فضلاً عن الاهتمام بمحصول الكانولا والذى يعد من المحاصيل الزيتية الهامة، وهو من المحاصيل التى تجود زراعته فى الأراضى المستصلحة حديثا أراضى المليون ونصف الفدان، كما يتحمل الملوحة العالية التى لا يتحملها أى محصول آخر كما تصلح زراعته فى الأراضى الهامشية ونهايات الترع والأراضى الجديدة تحت نظم الرى الحديثة، خاصة فى ظل ندرة المياه الحالية والمتوقعة مستقبلا فى مصر.

وأكد د. على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية أنه يتم استيراد نحو ٩٧٪ من الزيوت من الخارج، لافتا إلى إن مصر كانت تزرع ٢ مليون فدان قطن وكنا نستخلص الزيوت من بذرة القطن، ولكن تراجعت المساحات المنزرعة، وأصبح الاعتماد على فول الصويا وعباد الشمس، وأضاف أن أوكرانيا تنتج نحو ٣٠٪ من عباد الشمس فى العالم، لافتا إلى ارتفاع أسعار الزيوت عالميا بما يتراوح بين ٧٠ إلى ١٠٠٪ مع الأزمة الروسية الأوكرانية و ٤٠٪ بأسعار القمح، ونوه المصيلحى إلى أن الزيادات غير مسبوقة التى حدثت منذ فبراير الماضى .

وقال على عيسى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، إن استيراد الزيوت فى مصر لم يتأثر بالقرارات المتعلقة بإجراءات الاستيراد فى الفترة الأخيرة، حيث تم معاملة سلعة الزيت بصورة استثنائية بسبب النقص العالمي، حيث تنتج مصر نحو ٢٪ من احتياجاتها من الزيوت وفقا لإحصاءات، وأرجع تراجع الكميات المتوافرة من الزيوت محلياً الى النقص العالمى فضلا عن وقف خطوط انتاج بعض المصانع لنقص الخام، وقال عيسى إن مصر من أكبر الدول التى تأثرت بنقص الزيوت عالميا وارتفاع سعرها، مؤكدا أن الفترة المقبلة تشهد تحسنا فى ظل فتح ماليزيا حدودها وبدء عمليات الإنتاج.

وقال المهندس أشرف الجزايرلى رئيس غرفة الصناعات الغذائية، إن هناك تنافس بين منتجى الزيوت فى مصر فى الأسعار، وأضاف أن خام الزيوت زاد من ٧٠ إلى ١٠٠٪، منوها بأن التاجر لديه مخزون وأيضا صلاحية بدأت تنتهي، كما أن لديه مستهلك ممتنع عن الشراء، وهذا أدى إلى تخفيض أسعار الزيوت لأسعار تنافسية رغم زيادة الأسعار عالميا إلى ١٠٠٪، وتابع أنه لو قام المصنع بزيادة أسعار الزيوت ١٠٠٪، كما هو موجود عالميا سيتوقف عن البيع وبالتالى وقف المصنع والعمالة.

وقال محمد رستم، أمين الشعبة العامة للمستوردين باتحاد الغرف التجارية، إن ارتفاع أسعار الزيوت عالميًا؛ بسبب الأزمة الاقتصادية التى تشهدها كل الدول فى الفترة الراهنة، موضحًا أن أكثر من ٦٠٪ من الزيوت تُستورد من أوكرانيا، وأضاف أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة الطلب وقلة المعروض والمشكلات التى تواجهها أوكرانيا، لافتًا إلى أن كل دولة فى العالم تحصل على احتياجاتها ثم تفكر فى التصدير.

وأكد أن المخزون الاستراتيجى للزيت فى مصر يكفى ويزيد عن ٦ أشهر، مؤكدًا أن مصر نتيجة توجه القيادة السياسية الحكيم، والمتابعة الجيدة لما يحدث عالميًا وداخليًا، صدرت توجيهات رئاسية بتحقيق مخزون استراتيجى فى السلع الاستراتيجية يتراوح ما بين ٦ أشهر إلى عام.

وارتفع سعر زيت الطعام فى الشركات المصرية، بقيمة شهدت ما بين ٥٠٠ جنيه حتى ألف جنيه، تزامنًا مع ارتفاعه عالميا، وكشفت بورصة السلع، عن زيادة جديدة، فى سعر زيت الصويا الخام وزيت الصويا المنزوع، بقيمة ٥٠٠ جنيه، ليسجل الزيت المنزوع ٤١ ألف جنيه، ويسجل الخام نحو ٤٠٥٠٠ جنيه فى الشركات العاملة بمصر، وكشفت بورصة السلع، أن سعر زيت الذرة والعباد، ارتفع هو الآخر نحو ألف جنيه، ليصل إلى مستوى ٤٥ ألف جنيه، وزاد سعر زيت الأولين، ١٠٠. جنيه ليسجل مستوى ٤٤ ألفا.

ووفقا لبيانات وزارة التموين والتجارة الداخلية، وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فإن مصر تستورد ٩٨ ٪ من خامات الزيوت المستخدمة وبالتالى تعتمد مصراعتمادا كليا على الزيت المستورد، نظرا لقلة المساحات المنزرعة من الزيوت الخام، إذ أن الإنتاج المحلى من الزيوت لا يكفى شهر أو اثنين على الأكثر، إلى جانب التكلفة الكبيرة فى إنتاج مواده الخام، حيث تعتمد مصر على استيراد الزيوت من عدة دول أجنبية من بينها أوكرانيا وروسيا وأمريكا، لكن الاعتماد الأكبر يكون على استيراد مواد الزيوت من أوكرانيا إذ أن مصر استوردت ما يقرب من ٥٤,٥٪ من احتياجاتها.

تطبيقها يقترب وسط مخاوف من افتقار الخبرة..

«الشورت سيلينج» جسر البورصة للاندماج عربياً وإقليمياً

الآلية تزيد السوق عمقًا وتجذب سيولة كبيرة ومستثمرين جدد

كتبت- حنان محمد:

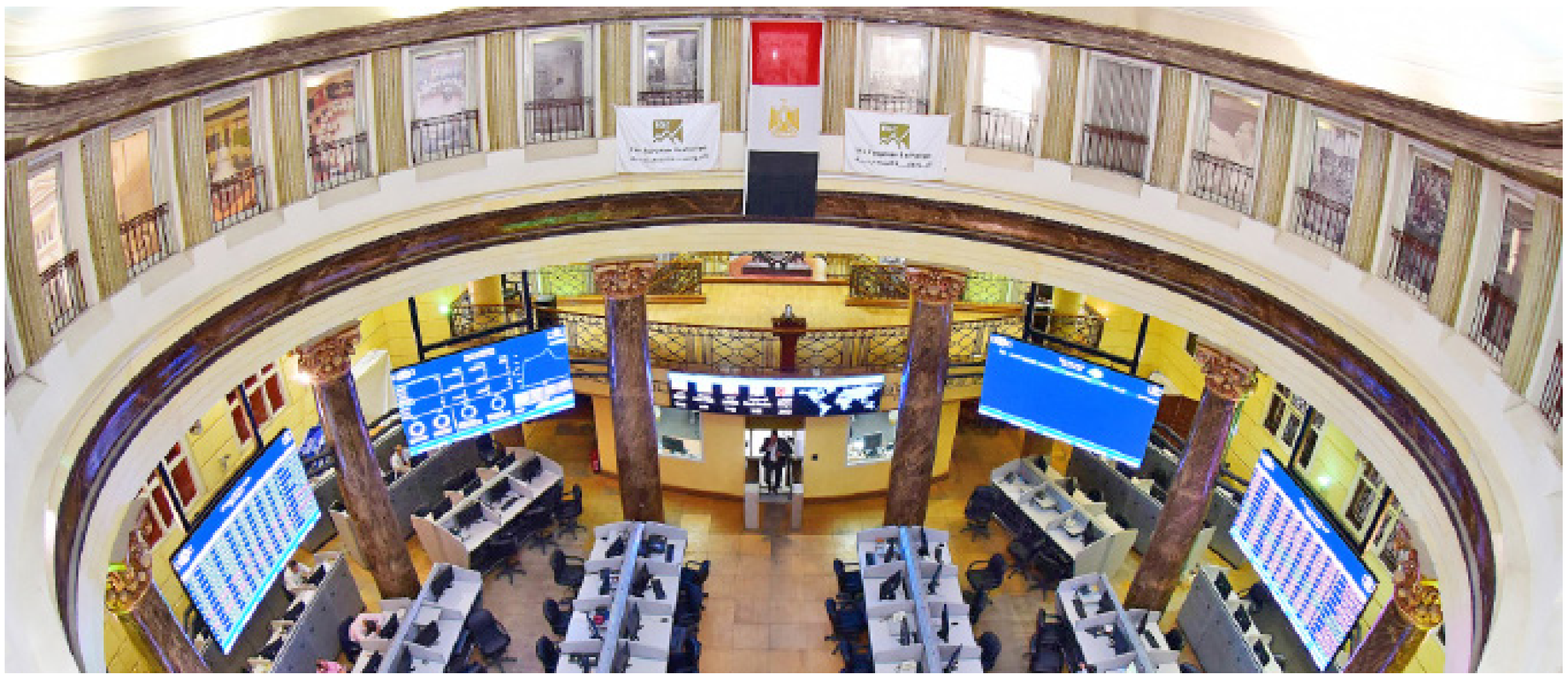

كشف الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن الهيئة تعتزم تفعيل نظام الشورت سيلينج «الاقتراض بغرض البيع»، فى الربع الأول من عام ٢٠٢٣، عقب اقترابها من إعداد القواعد المنظمة للعمل بتلك الآلية.

وأضاف أن الهيئة، ستطلق نقاشًا مع الشركات والبورصة والمقاصة حول تلك القواعد للاستقرار عليها، فيما سيتوقف تفعيلها على رغبة المستثمرين فى إيداع أسهمهم لإقراضها، مشيرًا إلى أن آلية «الشورت سيلينج» تتضمن جاهزية ما بين ٣ إلى ٤ أطراف.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أن التوسع فى هذه الآلية لعدد أكبر من شركات التداول سيساعد البورصة المصرية فى خطتها للاندماج مع العديد من البورصات العربية والاقليمية، موضحين أن هذا سيزيد السوق المصرى عمقا وسيولة كبيرة، ولكنهم رأوا أنها يحيط بها العديد من المخاوف وخاصة فى بداية تطبيقها، حيث يفتقر كافة أطراف السوق إلى الخبرة اللازمة للتعامل بهذه الآلية التى لم يعتادوا عليها، ومازال أمامهم وأمام الجهات الرسمية رحلة طويلة من جهود التوعية المطلوبة ليس فقط الكوادر القائمة بل لتوعية المستثمرين.

وقال محمد سعيد العضو المنتدب بشركة أى دى تى للاستشارات والنظم، إن الشورت سيلنج أو ما يعرف أيضاً بـ «البيع على المكشوف» هو الآلية المستحدثة على البورصة المصرية التى تسمح لمتداولى أسواق المال ببيع أوراق المالية قبل أن يقوموا لاحقاً بشرائها و فى حالة أسواق الأسهم فإن هذه الأسهم التى يتم بيعها تكون قد تم اقتراضها بوعد إعادة الشراء خلال فترة زمنية محددة وبمقابل متفق عليه عن الفترة الزمنية للاقتراض.

وأشار إلى أن الفترات التى يقبل فيها المستثمر على القيام بعمليات الشورت سيلينج هى الفترات التى يتوقع فيها اتجاه الأسعار للهبوط، متأثراً بالعوامل سواء الأحداث الاقتصادية أو السياسية أو طبقاً لرؤيته لحركة السوق من الناحية الفنية تؤثر على السوق، فتكون الفرصة فى ذلك الوقت هى البيع بهدف تحقيق أرباح عند إعادة الشراء بأسعار أقل فى حين يتعرض للخسائر إذا خابت ظنونه واتجهت الأسعار للصعود، فيضطر لإعادة شراء الأسهم بأسعار أعلى من الأسعار التى باع بها متحملا فارق السعر.

وأضاف «محمد سعيد» أنه فى فترات الاتجاه الهابط للسوق فإن المتداول التقليدى الذى يشترى الأسهم منتظراً بيعها بأسعار أعلى يكون معرضاً للخسائر نتيجة هبوط الأسعار فى حين أن الرابح الوحيد هو المتداول الذى قام بالفعل بالبيع منتهجاً سياسة «الشورت سيلنج»، على عكس ما اعتادت عليه الأسواق على مدار تاريخها فى تحقيق الأرباح من خلال سياسة الشراء ثم تحقيق الربح من البيع مع ارتفاع الأسعار فى وقت لاحق.

ويرى أن آلية الشورت سيلنج بما تتيحه من ميزة اضافية للمتداولين من احتمالات تحقيق الأرباح فى اتجاهى السوق سواء فى الصعود أو الهبوط من شأنها فى حين تفعيلها بشكل كامل أن تسهم فى رفع مستويات السيولة للسوق المصرية واجتذاب مستثمرين جدد اعتادوا على مثل هذه الآليات المتطورة فى أسواق مالية أخرى سواء بأهداف المضاربة أو للتحوط ضد مخاطر المراكز الشرائية وبذلك تصبح هذه الآلية إحدى الخطوات التى تتخذها البورصة والرقابة المالية فى إطار تطوير السوق و دعمه بآليات و أدوات مستحدثة.

محمد سعيد

وقال «محمد سعيد» إن آلية الشورت سيلنج يحيط بها العديد من المخاوف وخاصة فى بداية تطبيقها حيث يفتقر كافة أطراف السوق إلى الخبرة اللازمة للتعامل بهذه الآلية التى لم يعتادوا عليها ومازال أمامهم وأمام الجهات الرسمية رحلة طويلة من جهود التوعية المطلوبة، ليس فقط الكوادر القائمة على إدارة الاستثمارات فى البورصة المصرية بل لتوعية المستثمرين أنفسهم بآليات العمل بها وكيفية تحقيق الأرباح والمخاطر المضاعفة على استثماراتهم من إساءة إستخدام هذه الآلية أو استخدامها فى غير الأوقات الملائمة لها وتمتد مخاطر تطبيق «الشورت سيلنج» إلى سلوك السوق نفسه الذى يعد مرشحاً بقوة لأن يتعرض لارتفاع قوى فى حدة تقلبات الأسعار تعرض محافظ المستثمرين إلى مخاطر مضاعفة.

ورأى أنه على الرغم من اتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب البورصة والمقاصة والرقابة المالية لتفعيل الية الشورت سيلنج من حيث الترخيص لعدد من الشركات بالقيام بعمليات الشورت سيلنج إلا أن الشركات التى حصلت بالفعل على موافقات آلية الشورت سيلنج عدد محدود من الشركات وذلك على الرغم من تعالى الأصوات بشكل كبير للمطالبة بتفعيلها من جانب العديد من الفاعلين فى سوق المال بمختلف أطيافهم شركات سمسرة وصناديق ومستثمرين وقامت البورصة أيضاً بالإعلان عن الشركات المسموحة بها ضمن عمليات الشورت سيلنج إلا أن الشورت سيلنج ما زال بعيداً كل البعد عن اعتباره ذو أى قدر من التأثير على أداء السوق.

حسام الغايش

وقال حسام الغايش العضو المنتدب بشركة أوراق لإدارة الاصول إن العمل والتوسع فى هذه الآلية لعدد أكبر من شركات التداول سيساعد البورصة المصرية فى خطتها للاندماج مع العديد من البورصات العربية والاقليمية مما سيزيد السوق المصرى عمقا وسيولة كبيرة مثلما استفادة العديد من البورصات العربية بانها كانت سباقة فى استخدام مثل هذه الآليات الجاذبة للسيولة والذى تساعد على تعميق سوق المال وتنوعه.

وأشار إلى تسارع البورصات العربية فى تفعيل أنشطة متخصصة جديدة لمواكبة الأسواق العالمية؛ حيث وصل قطار التطوير إلى محطة نشاط الاقتراض بغرض البيع، والمعروف عالميا بالشورت سيلنج، وأوضح أنه يقصد بآلية الاقتراض بغرض البيع أو الشورت سيلينج قيام المستثمر ببيع ما لا يملك من الأسهم بأخذ مراكز قصيرة الأجل، للاستفادة من فروق الأسعار، إذ يبيع المستثمر أوراقاً مالية مقترضة، على أمل أن ينخفض السعر ثم يتم شراء الأوراق المبيعة وإعادتها إلى مالكها.

وأشار إلى بدء الحديث فى أسواق المال العربية قبل قرابة ١٠ سنوات أو ما يزيد على النية لتفعيل هذا النشاط، قبل أن تضرب سوق أبوظبى للأوراق المالية ضربة البداية فى ٢٠١٥ بإتاحة الاقتراض بغرض البيع لفئة محددة أكثر احترافية تسمى صناع السوق، وبعد مرور عامين وتحديداً فى أكتوبر ٢٠١٧ تم توسيع قاعدة التعامل لتشمل مختلف المستثمرين وفقا لضوابط محددة، وأتاحت مصر هذا النشاط الجديد للمستثمرين، ومنحت تراخيص مزاولة الشورت سيلنج لعدد من شركات وساطة فى الأوراق المالية، وانتهت من وضع القواعد المنظمة للنشاط.

وهناك نوعان من الشورت سيلنج؛ الأول تطبقه البورصات العربية وهو الاقتراض بغرض البيع المغطى بأسهم التزاما بالقاعدة الفقهية التى تحرم بيع ما لا نملك، فى حين تطبق البورصات بالبلدان غير الإسلامية النوع الآخر المتمثل فى البيع على المكشوف أى غير المغطى بأسهم، وهو النوع الأكثر مخاطرة.

وأضاف إن هناك العديد من المزايا التى تحققها أسواق المال من آلية الشورت سيلنج، حيث إن هذا النشاط يساعد على زيادة أحجام التداول وتنشيط السوق، من خلال إتاحة فرصة لبيع الأسهم ثم إعادة شرائها، وهو الأمر الذى لم يكن يتحقق إذا ظل مالك الأسهم يحتفظ بها دون إقراضها. ولكن يجب التزام المستثمرين بالحيطة والحذر عند التعامل بهذه الآلية، نظرا لارتفاع حدة المخاطر مقارنة بآلية التداول التقليدية؛ حيث يجب الاستناد إلى التحليلات الفنية والمالية عند تقدير قيمة السهم فى المستقبل.

أما فى مصر ومن أجل العمل على زيادة السيولة بسوق المال المصرية، منحت هيئة الرقابة المالية الموافقة على مزاولة عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع – والمعروفة بـ«الشورت سيلنج» لعدد من الشركات العاملة فقط وذلك وفقاً «لأحكام قرارا الهيئة رقم (٢٦٨) لسنة ٢٠١٩ لتنظيم مزاولة عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.

وأشار إلى أن تلك الآلية تقضى بأن يقوم العميل باقتراض بعض الأسهم من عميل آخر وبيعها مقابل فائدة محددة للمقرض، ويتعهد المقترض بأن يرد الأسهم المقترضة خلال فترة محددة، من خلال إعادة شرائها مرة أخرى أو من خلال رصيد متاح، محققاً بذلك أرباحاً من فوارق أسعار البيع والشراء

حسم مصير أسهم ٢ شركات مقيدة لم تحقق سعر إقفال جديد

أصدرت البورصة المصرية، قراراً بشأن التداول على أسهم ٣ شركات مقيدة، لم تحقق أى سعر إقفال جديد، وقالت البورصة، إنه تقرر عقد مزاد بالآلية المخصصة لذلك AUCT على أسهم انترناشيونال بزنيس كوربوريشن للتجارة والتوكيلات التجارية، وفيركيم مصر للاسمدة والكيماويات، فاروتك لانظمة التحكم والاتصالات، إذ لم تحقق أى سعر إقفال جديد وذلك لتحديد سعر فتح جديد فى ضوء آليات العرض والطلب عليها بالسوق.

وأضافت أنه سيتم عقد المزاد بتلك الآلية لتحديد سعر إقفال جديد فى ضوء آليات العرض والطلب والسماح بتسجيل أوامر البيع والشراء على الورقة المالية وذلك بدون التقيد بحدود سعرية وفقاً للضوابط المعمول بها فى جلسة مزاد سعر الإقفال مع مراعاة ما يلي:

– تمتد من يوم الأحد الموافق ١٢ فبراير الجارى ولمدة ٥ أيام عمل ليتم تسجيل أوامر البيع والشراء وبدون تنفيذ عمليات خلال تلك الفترة، وعلى أن يبدأ يوم الخميس ١٦ فبراير الجارى احتساب السعر النظرى وذلك من توقيت ١٣:١٥:٠٠ ليتم إغلاق المزاد فى توقيت غير محدد (عشوائي) من توقيت ١٣:٤٥:٠٠ وحتى توقيت ١٤:٠٠:٠٠ من يوم الخميس.

– تمتد من توقيت إغلاق المزاد وحتى توقيت ١٤:٠٠:٠٠ من يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير، وهى الفترة التى لا يسمح فيها بتعديل أو إلغاء الأوامر أو إدخال أوامر جديدة عن طريق شركات السمسرة.

– جلسة التداول بسعر الإقفال مدتها ثلاثون دقيقة من توقيت ١٤:٠٠:٠٠ وحتى ١٤:٣٠:٠٠ من يوم الخميس ١٦ فبراير الجاري، وخلال هذه الجلسة يتم تنفيذ الأوامر بالسعر المحدد بالمزاد (سعر الإقفال) ويسمح بتعديل الأوامر غير المنفذة بحيث تكون بسعر مساوى لسعر الإقفال ويسمح بإدخال أوامر جديدة بنفس السعر.

–سريان كافة الضوابط الأخرى المعمول بها بجلسة مزاد سعر الإقفال.

– اعتباراً من جلسة التداول التالية يكون سعر الإقفال الجديد الناتج عن المزاد هو سعر الفتح للورقة المالية ويكون التداول عليها طبقاً للآليات المعمول بها فى السوق المدرجة به والقائمة المدرجة بها وتلغى كافة الأوامر غير المنفذة قبل بداية هذه الجلسة بدون إخطار.

تسهيلات جديدة لزيادة رؤوس أموال شركات البورصة استعدادًا للطروحات

كتب- أحمد عبدالمنعم:

تستعد الحكومة المصرية لاستئناف، برنامج الطروحات الذى سيشهد اكتتابات عامة جديدة فى البورصة المصرية، كما تدرس التجاوز مؤقتا عن سداد المستثمرين المقيمين ضريبة على الأرباح الرأسمالية.

وأعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، عن تعديلات على قواعد قيد الأوراق المالية بجداول البورصة، لتيسير الإجراءات اللازمة لإتمام عمليات زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة، وذلك لمساعدتها فى سرعة الحصول على التمويل المطلوب لتطوير أعمالها وتنفيذ توسعاتها من خلال سوق رأس المال.

وأدخلت الرقابة المالية، جداول زمنية محددة تقول إنها تختصر ما يصل إلى ٣٧ يوم عمل من الفترة الزمنية التى كانت تحتاجها الشركات المقيدة لإتمام إجراءات زيادة رؤوس أموالها.

وتتضمن التعديلات الجديدة، أن يكون أمام الشركة يوما عمل للإفصاح عن خطط زيادة رأس المال بعد موافقة هيئة الرقابة المالية عليها، لكن لم يكن هناك فى السابق أى حد زمنى بشأن موعد إفصاح الشركات عن موافقة هيئة الرقابة المالية.

أيضاً، يمكن للشركات دعوة الجمعية لاتخاذ قرار الزيادة النقدية المحتملة قبل ٧ أيام فقط من الاجتماع بدلا من ٢١ يوما المطلوبة قبل إقرار التعديلات الجديدة.

كما سيكون لدى قدامى المساهمين ٧ أيام بحد أدنى لحسم قرارهم بالمشاركة فى زيادة رأس المال قبل طرح الحصص فى البورصة للاكتتاب العام، بدلا من ١٤ يوما قبل صدور التعديلات.

ويمكن للشركات الآن إجراء زيادات فى رأس المال على مراحل، وفقا للتعديلات، بشرط ألا تتجاوز قيمة الزيادة رأس المال المصدر للشركة.

يأتى ذلك فى إطار عمل الحكومة المصرية، على تحفيز الاستثمار فى البورصة التى تتمتع حاليا بواحد من أقوى ارتفاعاتها منذ سنوات على خلفية انخفاض سعر الجنيه.

أرباح «القناة للتوكيلات الملاحية» تقفز ٢١١٪ بالنصف الأول

كشفت المؤشرات المالية لشركة القناة للتوكيلات الملاحية، عن النصف الأول من العام المالى الحالي، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة، أنها سجلت صافى ربح بلغ ٢٨٩,٤٤ مليون جنيه منذ بداية يوليو حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل ٧٠,٥ مليون جنيه أرباحاً خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي.

وأرجعت الشركة قفزة الأرباح إلى إثبات العائد على الاستثمارات بشركتى بورسعيد ودمياط للحاويات بكامل قيمته دون تقسيم على استحقاق الفترة وكذلك إيرادات فروق تقييم العملة.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الستة أشهر لتسجل ٣٥,٧ مليون جنيه نهاية ديسمبر، مقابل ٣٤,٩١ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي.

وسجلت القناة للتوكيلات صافى ربح بلغ ١٧٩,٨١ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ حتى نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ٢٠٠,١٩ مليون جنيه فى العام المالى السابق له.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال العام المالى الماضى إلى ٧٤,٤ مليون جنيه مقابل ٥٣,٩٥ مليون جنيه فى العام المالى السابق له.

عمومية لمناقشة حفض رأسمال «بالم هيلز» بإعدام أسهم خزينة

قررت شركة بالم هيلز للتعمير، دعوة الجمعية العامة غير العادية، للانعقاد يوم الأربعاء الموافق ١ مارس المقبل.

وأوضحت الشركة، أن العمومية ستناقش مقترح مجلس الإدارة بشأن تخفيض رأس المال المصدر والمدفوع من ٦,٠٠٢ مليار جنيه إلى ٥,٨٨٢ مليار جنيه بتخفيض قدره ١٢٠ مليون جنيه.

وأضافت أن التخفيض من خلال إعدام أسهم خزينة والبالغ عددها ٦٠ مليون سهم بقيمة اسمية ٢ جنيه للسهم.

وستناقش العمومية قرار مجلس إدارة الشركة فى ١٦ أغسطس الماضى وما أسفر عنه من شراء الشركة لعدد ٦٠ مليون سهم خزينة وما ترتب على ذلك من زيادة حقوق التصويت للمساهم الرئيسى والأشخاص المرتبطة للنسبة الموجبة لتقديم عرض شراء إجباري، وتنفيذًا لتعهد الممثل القانونى للشركة والمقدم للبورصة ضمن مستندات شراء أسهم الخزينة، بعرض الأمر على أقرب عمومية وأن يتم التصويت على ذلك.

حكم بإلزام «عبر المحيطات للسياحة» بإخلاء المقر الرئيسى

قالت شركة عبر المحيطات للسياحة، إنه محكمة جنوب القاهرة الابتدائية جائرة (١٨) ايجارات، ألزمت الشركة باخلاء المقر الرئيسي.

وأوضحت الشركة، أن الحكم بصفة مؤقتة لحين الفصل فى القضية، مشيرة إلى أنه تم إخلاء المقر محل الدعوة بالفعل فى ١٣ فبراير ٢٠٢٢.

وأكدت أنها تباشر عملها بصورة رئيسية منتظمة بفرع الشركة.

يشار إلى أن عبر المحيطات للسياحة، سجلت صافى ربح بعد الضريبة بلغ ١,٥٩ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ١,١٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

فيما ارتفعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالى إلى ٧,٥٢ مليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل ٥,٥٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

«أحمد الشريف» رئيس الشبكة بمصر فى حوار مع «البورصجية»..

جهود «المشرق العالمية» تتفق مع «رؤية مصر 2030»

القطاع المصرفى يحتاج «عمل جماعى» لتسهيل الخدمات المالية الرقمية

السوق المصرية موطن أكبر تجمع للمواهب الشابة فى الشرق الأوسط

ياسر جمعه

قال أحمد الشريف، رئيس شبكة المشرق العالمية بمصر، أن السوق المصرية تُعد الأكثر تميزًا للمشرق، منذ انطلاق أعمالها فى أبريل ٢٠٢١، وأكد أن موقع مصر كمفترق طرق بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، بالإضافة لكونها موطنًا لأكبر تجمع للمواهب الشابة فى الشرق الأوسط، شكلا أهم العوامل الجاذبة لاستثمارات المشرق فى بمصر.

وأضاف الشريف، فى حوار شامل لـ«البورصجية» أن شبكة المشرق العالمية تُعد واحدة من مراكز الابتكار المالى الأكثر تقدمًا على مستوى العالم، وتعمل على ابتكار حلول رقمية لدعم رؤية المشرق ليصبح البنك الأكثر تقدمًا وإلهامًا فى المنطقة.

كما تحدث الشريف فى حواره حول أهمية الحلول الرقمية فى القطاع المصرفى فى تحقيق الشمول المالي، ودور التحول الرقمى فى تحقيق رؤية الدولة التنموية مصر ٢٠٣٠.

ماذا عن شبكة المشرق العالمية وعملها فى السوق المصرية ؟

شبكة المشرق العالمية تعد واحدة من أبرز مراكز الابتكار المالى الأكثر تقدماً على مستوى العالم، وهى وحدة أعمال مملوكة بالكامل لبنك المشرق وتهدف لدعم التوسع العالمى للبنك بالاعتماد على الرقمنة والابتكار وتقديم تجربة عملاء مصرفية فائقة التميز والسلاسة.

وتعمل شبكة المشرق العالمية فى ٣ أسواق رئيسية هى مصر والهند وباكستان، ويعمل بها أكثر من ١٨٠٠ موظف، وتعتمد شبكة المشرق العالمية على تكنولوجيا مرنة ومبتكرة تدفع عجلة النمو لبنك المشرق، وتعزز موقعه كأحد أهم المؤسسات المصرفية الإماراتية.

ومنذ انطلاق أعمالها بمصر فى شهر إبريل عام ٢٠٢١، قامت شبكة المشرق العالمية بدعم بنك المشرق فى جميع الوظائف المصرفية مثل إدارة المخاطر والعمليات وإدارة المنتجات والحوكمة الشرعية وإدارة الائتمان والتدقيق الداخلى والامتثال وذكاء الأعمال وتحليلات البيانات. كما تتعاون مع فرق عمل متنوعة من الشرق الأوسط إلى مراكز مالية عالمية لتقديم مجموعة من المنتجات المبتكرة، المبنية على عمليات موثوقة.

ما نقاط الجذب التى شجعتكم على الاستثمار فى مصر؟

تعتبر مصر السوق الأكثر تميزًا بالنسبة لشبكة المشرق العالمية، لأنها تقع على مفترق طرق إفريقيا وآسيا وأوروبا، مما يجعلها نقطة اتصال مركزية ممتازة للشركات، كما تعتبر مصر موطنًا لأكبر تجمع للمواهب الشابة متعددة اللغات فى الشرق الأوسط وثانى أكبر تجمع فى منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، حيث يتحدث ٨٠٪ من السكان العاملين اللغة الإنجليزية واللغات الأوروبية الأخرى، مقارنة بنسبة ٢٠-٦٥٪ فى الوجهات الخارجية الرائدة الأخرى.

الرقمنة وأنظمة العمل المرنة ساعدتنا على تمكين الإناث والكفاءات بالمحافظات

استثمار الدولة ٥٠ مليار جنيه فى التحول الرقمى فتح فرصًا لأسواق جديدة

ونظرًا لأوجه التشابه بينهما، تعمل شبكة المشرق العالمية فى الأسواق الثلاثة على تنفيذ رؤيتنا لقيادة النمو للمشرق، ليصبح البنك الأكثر تقدمًا وإلهامًا فى المنطقة، حيث نعمل فى الأسواق الثلاثة جنبًا إلى جنب لدعم وظائف الأعمال فى المشرق.

كيف أثرت رقمنة العمليات واعتماد نموذج «العمل عن بُعد» على توسع الشبكة؟

نؤمن فى شبكة المشرق العالمية أن التكنولوجيا هى مفتاح نموذج العمل من أى مكان والعمل عن بُعد، كما نؤمن بضرورة إعداد الموظفين بالأدوات والموارد والإرشادات المناسبة لنجاح نموذج العمل عن بعد.

تحقيقًا لهذه الغاية، قامت شبكة المشرق العالمية فى مصر برقمنة بعضًا من أهم عملياتها، بما فى ذلك الموارد البشرية وإدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال وإجراءات الامتثال (SOPS) لدعم الموظفين وضمان تكامل نموذج «العمل عن بُعد» الخاص بها، بالإضافة للاعتماد على بعض أنظمة الأعمال الهامة مثل HOC و HOOوHORM وغيرها.

ومع تطبيق هذه الآليات، تمكنت شبكة المشرق العالمية بمصر من التوسع بسرعة ونمت بالفعل القوة عاملة لدينا لتتكون حاليا من ٧٠ شخصًا من مناطق جغرافية متنوعة يجلبون خبراتهم العميقة وتجاربهم المتنوعة إلى العمل. كما مكننا نموذج «العمل عن بعد» من توظيف المواهب الموجودة فى محافظات أخرى خارج القاهرة، كما ساهم هذا النظام فى سرعة تكيف الفرق على العمل معًا بكفاءة، وتحقيق أقصى استفادة من وقتهم.

كما وفر نموذج «العمل عن بعد» فرصة رائعة لتمكين الأمهات العائدات إلى العمل، وربات البيوت، وشرائح القوى العاملة الأخرى غير المستغلة التى تمتلك الخبرة والمهارات المناسبة، ولكنها لم تكن قادرة على العمل بسبب الالتزامات والتحديات الأخرى. وسمحت القدرة على إنشاء بيئة عمل أكثر مرونة وراحة للموظفين بأداء مستويات أعلى من الإنتاجية، وقد أثر هذا بشكل إيجابى على مستوى رضاء الموظفين لأنهم لا يشعرون فقط بالتمكين ولكن أيضًا بالتقدير، إن موظفونا يعملون على أنظمة عالمية ويخدمون عملاء موزعين عالميًا مع الحفاظ على توافقهم مع أهداف الشركة ومتصلين بثقافتها ذات المستوى العالمي.

كيف يساهم التحول الرقمى بالقطاع المصرفى فى تحقيق النمو الاقتصادى ودعم ورؤية مصر ٢٠٣٠؟

لا يزال الشمول المالى يمثل تحديًا رئيسيًا فى مصر، ويمكن لسد الفجوة المصرفية أن يساهم بشكل إيجابى فى اقتصاد الدولة. ولكى يحدث ذلك، يحتاج القطاع المصرفى المحلى إلى اعتماد أحدث التقنيات الرقمية للوصول إلى السكان الذين لديهم قدرة محدودة للوصول للخدمات المصرفية، مثل أولئك الذين يعيشون فى المناطق الريفية أو أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية التقليدية.

ومن المشجع أن نلاحظ أن البنك المركزى المصرى يدرك ويقدر أهمية التكنولوجيا المالية والابتكار كعوامل تمكين رئيسية لسد الفجوة المصرفية، والتى تشكل حجر الزاوية فى استراتيجية الشمول المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، لكن يحتاج القطاع المصرفى بأكمله إلى العمل بشكل جماعى بهدف جعل الخدمات المالية الرقمية أكثر سهولة واعتماد مناهج تقدمية لزيادة الوعى المالي.

وبالإضافة لدعم الشمول المالي، يمكن أن يساهم التحول الرقمى فى القطاع المصرفى فى تحقيق النمو الاقتصادى فى مصر من خلال عدة طرق أخرى، حيث إنه يحقق كفاءة متزايدة، ويساعد البنوك على أتمتة العمليات، وتقليل الأخطاء، وتحسين سرعة ودقة المعاملات المالية، مما يؤدى إلى توفير التكاليف وزيادة الكفاءة وبالتالى تحسين تجربة العملاء وولائهم.

أخيرًا والأهم، يؤدى مجال عملنا فى تطوير الابتكارات المالية والتقنيات الرقمية فى القطاع المصرفى إلى خلق فرص عمل جديدة فى مجالات مثل تحليل البيانات وتطوير البرمجيات والتسويق الرقمي، حيث توفر شبكة المشرق للباحثين عن عمل من الشباب البارعين فى مجال التكنولوجيا فى مصر فرصة للعمل فى أحدث الحلول التى تركز على التكنولوجيا، مما يفتح الأبواب أمام فرص عمل فى تخصصات جديدة، وفى الوقت نفسه، نضمن لهم أن يكونوا مجهزين بالتدريب والمعرفة والخبرة لإدارة المتطلبات القادمة لاقتصاد رقمى سريع الخطى.

وأنا أؤمن بشدة أن أى تقدم فى تبنى التكنولوجيا والرقمنة بالقطاع المصرفى المحلى هو خطوة أخرى نحو تحقيق «رؤية مصر ٢٠٣٠».

ما أهم التحديات التى تواجه التحول الرقمى فى مصر؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

نشهد حالياً الدور الحيوى الذى يلعبه التحول الرقمي، حيث يوفر مجموعة من الفرص لتحويل القطاعات الاقتصادية، بدءًا من الخدمات المالية إلى تجارة التجزئة والرعاية الصحية والزراعة والتصنيع، حيث يهدف تبنى الحكومة المصرية للتحول الرقمى إلى توفير قوة دفع نحو القدرات التنافسية وتوفير بيئة عمل متميزة.

ونجحت الدولة المصرية فى استثمار حوالى ٥٠ مليار جنيه مصرى فى مشروعات التحول الرقمى بهدف زيادة صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفتحت هذه الفرص طرقًا لأسواق جديدة،كل هذا يشير إلى المستقبل المشرق للاقتصاد الرقمى فى مصر، ولكن هناك بعض العوائق التى يجب التغلب عليها أولا.

وأعتقد أن القدرة على تحمل تكاليف الإنترنت والوصول إليه تعد من بين الأولويات الملحة فى تحقيق رؤية التحول الرقمى للبلد. هناك أيضًا حاجة إلى تكثيف الجهود لجذب الاستثمارات من شركات التكنولوجيا الأجنبية، وتعبئة استثمارات إضافية من الشركات المحلية، واستكمال الإصلاحات التنظيمية والاستثمارية للاقتصاد الرقمي.

وأرى أن لاستراتيجية مصر الرقمية دور فعال فى جذب الاستثمارات لمراكز التكنولوجيا والابتكار، حيث نجحت الدولة المصرية فى اجتذاب عدد كبير من الاستثمارات الجيدة فى قطاع التحول الرقمى والابتكار التكنولوجي، فى حين تخطط لجذب استثمارات أخرى، وتحتاج الدولة المصرية أن تركز بقدر أكبر على تحسين البنية التحتية والتعليم وبناء القدرات وتشجيع الابتكار من أجل تطوير مساهمة القطاعات فى النمو الاقتصادى فى مصر.

ما أكثر الأدوات فعالية لدعم التحول الرقمى فى القطاع المصرفى فى مصر؟

اتخذت مصر بالفعل خطوات كبيرة نحو الاقتصاد الرقمي، فقد مهدت جهود الدولة المكرسة لتعزيز التحول الرقمى منذ عام ٢٠١٧ الطريق بالفعل ليس فقط لمكافحة التحديات غير المسبوقة للوباء ولكن أيضًا لتسريع الرقمنة فى جميع الصناعات، لا سيما قطاع التكنولوجيا المالية.

إننا نشهد حالياً تسخير لتقنيات مثلالذكاء الاصطناعى (AI) والبلوكتشين (BLOCKCHAIN) والحوسبة السحابية (CLOUD COMPUTING) وإنترنت الأشياء (IOT) و التشغيل الروبوتى للعمليات (RPA)والواقع الإفتراضى (AR) والواقع المعزز (VR) بهدف إثراء المشهد المالى الحالى وتوسيع نطاق الوصول إلى المناطق غير المستغلة.

وكانت الخدمات المصرفية أيضًا فى طليعة التحول الذى أصبح ممكنًا بفضل الرقمنة، استجابة للعالم الرقمى سريع التغير، لذا يجب على القطاع المصرفى الاستثمار فى الموارد اللازمة لدمج التكنولوجيا الجديدة بفعالية لجعل المعاملات المالية أكثر كفاءة وملاءمة، وتوفير تجربة عملاء متميزة.

وبكل تأكيد مع موقع مصر الاستراتيجى فى الشرق الأوسط، وتركيزها على بناء البنية التحتية اللازمة، وتوفير الإمدادات اللازمة من الطاقة ، ومع مرور ١٧ كابلاً بحريًا للإنترنت عبر البلاد، أتوقع أن تنمو الصناعة خلال الفترة القادمة مدعومة بالرقمنة.

ارتفاع فائض ميزان المدفوعات 68 % بالربع الأول من العام المالى

كتبت- منال عمر:

أظهرت بيانات البنك المركزى تحقيق ميزان المدفوعات المتعلق بتعاملات مصر مع الخارج فائضًا كليًا بلغ نحو ٥٢٣,٥ مليون دولار خلال الربع الأول (يوليو – سبتمبر) من العام المالى الجارى ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وأوضح تقرير أداء المدفوعات خلال الربع الأول للسنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ أن الفائض الكلى للميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالى الجارى حقق معدل نمو بنسبة ٦٨,١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى له الذى سجل فيه ٣١١,٤ مليون دولار.

وكان ميزان المدفوعات المتعلق بتعاملات مصر مع الخارج حقق عجزا كليا بلغ نحو ١٠,٥٤٥ مليار دولار خلال النصف الثانى من العام المالى الماضى من (يناير إلى يونيو ٢٠٢٢) بسبب التبعات السلبية الناجمة من الحرب الروسية الأوكرانية.

وأشار التقرير إلى أن عجز حساب المعاملات الجارية خلال الفترة يوليو/ سبتمبر من السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ حقق تحسنا بمعدل ٢٠,٢٪ ليسجل نحو ٣,٢ مليار دولار مقابل نحو ٤ مليار دولار خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة.

وأرجع التقرير ذلك التحسن إلى زيادة كل من الإيرادات السياحية وحصيلة الصادرات السلعية (البترولية وغير البترولية) إلى جاتب تصاعد حصيلة رسوم مرور فى قناة السويس.

كما سجل حساب المعاملات الراسمالية والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٤ مليار دولار كنتيجة لتصاعف صافى التدفق للداخل للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ليسجل نحو ٣,٣ مليار دولار بحسب التقرير.

وأضاف تقرير أداء ميزان المدفوعات للعام المالى الجارى أن استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر تخارج غير المقيمين لتسجل صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٢,٢ مليار دولار تزامنا مع السياسات الانكماشية التى ينتجها الفيدرالى الأمريكى والتى تؤدى بدورها إلى نزوح الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة.

«الشافعى» رئيسًا تنفيذيًا لـ«الإمارات دبى الوطنى مصر»

وافق البنك المركزى المصرى على تعيين عمرو الشافعي، لمنصب الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبى الوطنى مصر خلفا للرئيس السابق محمد برو.

وبنك الإمارات دبى الوطنى يعد واحد من أهم ٥ بنوك إماراتية عاملة فى مصر من ١٠ سنوات ويرجع دخوله للسوق المصرية عندما نجح فى اقتناص شراء بنك بى أن بى باريبا أحد البنوك الفرنسية التى كانت تعمل فى مصر قبل تخارجه.

ويمتلك خبرة مصرفية تمتد لأكثر من ٢٩ عاما تولى جاءت من خلال عمله فى أكبر البنوك الخاصة والحكومية.

وتولى عمرو الشافعى منصب نائب رئيس مجلس الاداره التنفيذى ببنك القاهره فى يناير ٢٠١٨، كما أسند اليه وقتها عضوية مجلس ادارة كل من الشركة القابضه للسياحة والفنادق(HOTAC)، شركة كايرو للتأجير التمويلى (CLC) المملوكه لبنك القاهره، وبنك مصر اوربا بفرانكفورت، وشركة ثروة للتصكيك.

مجلس إدارة «بنك مصر» يعقد أول اجتماع بفرع العاصمة الإدارية

كتبت- منال عمر:

أعلن بنك مصر عقد أول اجتماع لمجلس إدارته فى مبنى فرعه بالعاصمة الإدارية الجديدة بعد افتتاحه، بحضور محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، ولفيف من قيادات البنك.

وقال بنك مصر، إنه افتتح فرعه الجديد بالعاصمة الإدارية الجديدة، الذى يعد حلقة جديدة فى سلسلة فروع البنك، التى تصل إلى أكثر من ٨٠٠ فرع متصلة إلكترونية لتعمل كفرع واحد، وذلك تسهيلاً على العميل للتعامل على حساباته من أى فرع للبنك.

وأضاف أن بنك مصر زود فرعه الجديد بالعاصمة الإدارية، بكافة التجهيزات الحديثة لمواكبة كل ما هو حديث فى مجال السوق المصرفية، لضمان مستوى متميز من الخدمة وتوفير وقت العملاء وإتاحة كافة المنتجات والخدمات البنكية، بالإضافة إلى وجود خدمة كبار العملاء «BM VIP».

وكذلك يتميز فرع بنك مصر بالعاصمة الإدارية الجديدة بوجود فرع إلكترونى به عدد من ماكينات الصراف الآلى التى تمكن العميل من السحب والإيداع وتغيير العملة وغيرها من الخدمات التى تقدمها آلات الصراف الآلي، بحسب البيان.

كما تمت تهيئة تلك الآلات كى يتمكن العملاء من ذوى الهمم ممن يعانون من الصعوبات الحركية أو المكفوفين وضعاف البصر من التعامل معها بسهولة ويسر، ويأتى ذلك فى إطار برنامج « الممكن » ؛ الذى أطلقه بنك مصر مؤخراً لتيسير حصول العملاء من ذوى الإمكانيات المميزة «ذوى الهمم» على الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال تجربة بنكية مميزة، وفقا للبيان.

وذكر بنك مصر أن تجهيز فروعه بكافة الإمكانيات التى تخدم العملاء يأتى فى إطار استراتيجية البنك التوسعية سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى والعالمي، وتحقيقاً لمبدأ الشمول المالى الذى يهدف إلى إتاحة كافة الخدمات الماليةلمختلف فئات المجتمع.

«بنك مصر» يتعاون مع «أوباى» لإتاحة إصدار بطاقات مسبقة الدفع

كتبت- منال عمر:

وقعت شركة أوباى لخدمات الدفع الإلكترونى بروتوكول تعاون مع بنك مصر لإصدار بطاقات الدفع المسبق بالشراكة باعتباره ميسر الدفع، ووفق التوقيع سيكون البنك المسئول عن قبول المدفوعات الإلكترونية لشركة أوباي.

وقالت الشركة، إن البروتوكول يهدف إلى تلبية احتياجات العملاء على الصعيد المحلى والدولى وذلك من خلال إصدار بطاقات بالتعاون مع ماستركارد وأخرى بالتعاون مع ميزة لكلاهما.

ويأتى ذلك البروتوكول كخطوة فعالة نحو تعزيز استراتيجية البنك المركزى المصرى طويلة المدى لتعزيز الشمول المالى والتحول الرقمي، وفقا للبيان.

ووقع على البروتوكول إيهاب درة، رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، وهشام عز الدين، رئيس قطاع الأعمال الرقمية وخدمات البطاقات لشركة أوباي.

وتتيح شركة أوباى الحصول على البطاقات بدون أى رسوم إصدار ودون الحاجة إلى وجود حساب مصرفى، حيث يمكن التقديم عليها من خلال تطبيق أوباى للدفع الإلكترونى المتاح على متاجر التطبيقات المختلفة باستخدام بطاقة الهوية الشخصية فقط والذى تم الإعلان عنه فى الفترة الماضية، بحسب البيان.

وقالت الشركة إن التطبيق يوفر كافة الحلول المصرفية وغير المصرفية التى تغطى احتياجات المستخدمين ومنها: دفع فواتير الهواتف النقالة والمرافق العامة والأقساط المستحقة ومصاريف المدارس والجامعات وما إلى ذلك.

وأضافت أن بطاقات أوباى تمكن حامليها من التحكم فى البطاقة من خلال تطبيق أوباي؛ حيث يتيح للمستخدمين تفعيل البطاقة وإعداد الرمز السرى الخاص بها والاستعلام عن الرصيد وشحن البطاقة باستخدام جميع البطاقات البنكية الأخرى فى الحال، وكذلك مراجعة جميع العمليات التى تم استخدام البطاقة بها أو إيقافها مؤقتًا عند الحاجة.

كما تتيح بطاقات أوباى السحب النقدى من خلال ماكينات الصراف الآلى المنتشرة بأنحاء الجمهورية، وأيضا من خلال شبكة تجار أوباى المنتشرة فى أنحاء الجمهورية، كما تتيح إجراء معاملات الشراء من خلال نقاط البيع عند التجار داخل مصر وخارجها، وفقا للبيان.

وأشارت الشركة إلى إمكانية استخدام بطاقات أوباى فى الشراء أونلاين من المتاجر التى يتم تأمين معاملاتها، وذلك باستخدام أعلى معايير الأمان من خلال خاصية الرقم السرى المتغير(OTP)، وإتاحة المدفوعات غير التلامسية، وأيضًا دفع الفواتير من خلال التطبيق، إلى جانب تغطية جميع المعاملات الحكومية من خلال بطاقات أوباى مما يسهم بشكل كبير فى الحد من المعاملات النقدية والاتجاه نحو مجتمع غير نقدي.

«الأموال الساخنة» تكتسب أهمية للبنك المركزى حاليًا..

«تثبيت الفائدة» يرسم خطط الأجانب للاستثمار فى «الجنيه»

كتبت- منال عمر:

يرسم قرار البنك المركزى المصرى بتثبت سعر الفائدة فى اجتماعه الأخير بعض ملامح خطط المستثمرين الأجانب للاستثمار فى أدوات الدين المصرية (أذون وسندات الخزانة) لشراء الجنيه مقابل بيع الدولار وفق لسعر الفائدة وقيمة الجنيه.

وتكتسب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو كما يطلق عليها اسم (الأموال الساخنة كونها استثمار غير مستدام لسرعة خروجها) أهمية فى الوقت الراهن للبنك المركزى لاستقطاب الدولار بشكل سريع حتى تنفيذ برنامج الطروحات، بحسب ما قاله مصرفيون وخبراء.

وفى إتجاه معاكس لأغلب التوقعات قرر البنك المركزى تثبيت سعر الفائدة فى أول اجتماع له خلال ٢٠٢٣ ٢ فبراير الماضى ليسجل سعر الفائدة لديه ١٦,٢٥٪ على الايداع و١٧,٢٥٪ على الإقراض فى خطوة قد تكون لإلتقاط الأنفاس للتحقق من تأثير شهادة ٢٥٪ على التضخم .

وارتفع سعر الفائدة على أذون الخزانة ليصل إلى نحو ٢٢٪ على بعض الآجال وهو يعد أحد العوامل فى جذب شهية المستثمرين للدخول للاستثمار فى مصر عن أى دولة ناشئة أخرى مع الأخذ فى الاعتبار تناسب سعر الفائدة مع حجم مخاطر كل دولة .

وقال مدير تنفيذى لأحد الصناديق فى إحدى شركات الاستثمارات المالية، إن خطط المستثمرين الأجانب فى أدوات الدين المصرية تختلف من مستثمر إلى آخر حسب المعادلة التى يضعها كل مستثمر بناء على سعر صرف الجنيه ونسبة الفائدة التى سيحصل عليها.

وأضاف أن المستثمر الأجنبى يميل فى المقام الأول الدخول على سعر صرف معبر لقوة العملة الحقيقية والخروج على سعر قريب من الذى دخل عليه مع حصوله على سعر فائدة مميز عند خروجه لضمان عدم تكبده لخسائر.

ولأول مرة بعد خروج ٢٢ مليار دولار استثمارات أجنبية غير مباشرة من مصر بسبب الحرب الروسية الأوكرانية قبل عام أعلن البنك المركزى عن أنه رصد عمليات دخول لمستثمرين أجانب إلى السوق المصرية مرة أخرى منذ يوم ١١ يناير الماضى بمبالغ تخطت الـ ٩٢٥ مليون دولار فى خطوة وصفها البعض بعودة ثقة الأجانب فى الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى المدعوم من

صندوق النقد الدولى .

وقال محمد بدرة، الرئيس التنفيذى لأحد البنوك الخليجية سابقاً، إن المستثمر الأجنبى بطبيعته ينظر فى المقام الأول إلى مخاطر سعر الصرف عند دخوله وخروجه مع قبوله بتحمل نسبة مخاطرة معقولة لاتضغط كثيراً على ربحية من فرق سعر العملة وهنا يحتم سرعة إصدار البنك المركزى مشتقات مالية ضد مخاطر تقلب سعر الصرف فقد تكون بمثابة ضمانة كفاية، وأوضح أن العقود الآجلة ضد مخاطر تذبذب سعر الفائدة للاستثمار فى أذون وسندات الخزانة هى مطبقة فى دول عديدة مما يحتم على البنك المركزى إتاحة العمل بها أمام البنوك لتسهيل استقطاب الأجانب فى أدوت الدين.

وقال بدرة إن سعر الفائدة الحالى على الجنيه أعلى كثيرا مقارنة بالدولار وهو محفز لجميع الأجانب للدخول ولكن ما يقلقهم وجود تقلبات على سعر الصرف ويحتاجون للخروج من حالة عدم اليقين بوجود ضمانة.

وقال رئيس تنفيذى لأحد صناديق شركات الاستثمار المالية، إن المستثمر الأجنبى يهمه أكثر من قيمة سعر الجنيه المتداول أمام الدولار حاليا تطابقه مع توقعاته وقت الخروج ففى حال وصل سعر الصرف للنقطة الذى يراها مناسبة سيدخل ويستثمر فى أذون الخزانة دون قلق من حدوث صعود للجنية أمام الدولار.

وأوضح أن تثبيت سعر الصرف لفترة زمنية محددة من الصعب حدوثها حاليا مع إلتزام مصر بسعر صرف مرن للجنيه مما يدفع للحاجة إلى تفعيل العقود الآجلة للمستثمرين فى الفائدة ضد تقلبات سعر الصرف وهو إجراء مأخوذ به فى دول عديدة منها أمريكا وأوروبا.

ولن يستطيع أى مستثمر أجنبى الدخول والاستثمار فى أذون الخزانة إلا من خلال وجود آلية محددة لطمأنته من مخاطر صعود الجنيه أمام الدولار وقت خروجه الذى سينعكس عليه بخسائر كبيرة وهنا تظهر الأهمية للعقود الآجلة بحسب محمود نجلة.

وأشار رئيس تنفيذى لأحد صناديق شركات الاستثمار المالية إلى أنه قبل ٢٠١١ كان البنك المركزى وقتها يضع آلية لتمويل خروج الأجانب من خلال صندوق يضم استثمارتهم ولذلك وقت خروجهم بعد ثورة يناير لم يشعر السوق بتوابع خروجهم، لكن الوقت الراهن من الصعب تنفيذ هذه الآليه مع إتباع سعر صرف مرن. ودخول المستثمر الأجنبى حاليا يكون من خلال البنوك الكبرى من خلال آلية الإنترنبك وعند خروجه أيضا ستكون من خلال الآلية وهنا يخضع سعر الصرف للعرض والطلب فى تحديد قيمة الجنيه أمام الدولار.

وقال نائب رئيس المعاملات الدولية فى أحد البنوك الخاصة، إن طرح آلية للعمل بها مع المستثمرين الأجانب فى أدوات الدين ضد مخاطر سعر الفائدة أو العملة هى موجود بالفعل ضمن المشتقات المالية التى أتاحها المركزى ولكن خاملة تحتاج إلى إعلان من المركزى لاستخدامها.

وأوضح أن العمل بالمشتقات المالية ضد مخاطر تذبذب سعر العملة سواء للمستثمرين فى أدوات الدين أو المعاملات التجارية (الاستيراد) لن تتم إلا بعد وجود سوق للدولار أى وفرة من العملة الأجنبية وصناع للسوق أى بنوك كبرى تضمن نجاح هذه الآلية، ويرى أن سعر الفائدة الحالى على أذون الخزانة مرضى تماماً للمستثمرين الأجانب، ولكن المخاوف تدور حول سعر الصرف، وأوضح أن المركزى قد يكون وضع مستهدفاته للأموال الساخنة خلال الفترة القادمة من شركاء التمويل (صناديق استثمار عالمية أو خليجية) على السعر الفائدة الحالى ولذلك لم يعد فى حاجة لرفع الفائدة مجدداً.

فيما قال رئيس تنفيذى لأحد صناديق شركات الاستثمار المالية، إن نسبة الفائدة على الأذون ٢٠٪ بعد خصم الضريبة المقررة على الأجانب ١٠٪ من إجمالى العائد سيصبح صافى المكسب ١٨٪ فهو سعر مرضى لهم حتى بعد رفع الفيدرالى الأمريكى سعر الفائدة على الدولار لتصل ٤,٥٪ و٤,٧٥٪.

وتعد أذون الخزانة أحد الأدوات المستخدمة فى يد وزارة المالية للإقتراض من المستثمرين لسد احتياجاتها من السيولة الناتج من فرق قيمة الإيرادات من المصروفات، ولذلك تلجأ إلى البنك المركزى لطرح عطاء دورى أسبوعى لبيع أذون تتراوح من ٩١ يوما و١٨٢ يوما و٢٧٣ يوما و٢٦٤ يوما.

CIB يمول خطط «اتصالات مصر» التوسعية بقيمة 4 مليارات جنيه

أعلنت شركة اتصالات مصر، المشغل الرقمى المتكامل لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، توقيع اتفاقية تمويل مع البنك التجارى الدولى CIB بقيمة ٤ مليارات جنيه.

وبحسب بيان من الشركة، تستهدف اتصالات مصر من خلال التمويل تعزيز وتنفيذ خططها التوسعية الطموحة فى التحول إلى مجموعة رائدة فى خدمات التكنولوجيا المتكاملة تحت مظلة الهوية المؤسسية الجديدة للشركة الأم، وتقديم خدمات مبتكرة للعملاء.

ووقع اتفاقية التمويل كل من المهندس حازم متولي، الرئيس التنفيذى لشركة اتصالات مصر، وإيهاب رشدي، الرئيس التنفيذى للقطاع المالى لشركة اتصالات مصر، وعمرو الجنايني الرئيس التنفيذى للقطاع المؤسسى بالبنك التجارى الدولي، وسها أبو ذكرى رئيس قطاع العلاقات المؤسسية بالبنك، بحضور عدد كبير من قيادات الشركة والبنك.

وقال المهندس حازم متولي، الرئيس التنفيذى لشركة اتصالات مصر، إن الشراكة الاستراتيجية مع CIB لدعم اتصالات مصر تساهم فى تنفيذ خططها التوسعية ودعم إمكانيات نموها لتقديم خدمات جديدة مناسبة لكل الفئات وتعزيز تجربة العملاء وتلبية كافة تطلعاتهم وتزويد المؤسسات بخدمات موثوقة فى كافة المجالات بالاعتماد على أحدث التكنولوجيا.

وأضاف أن اتصالات مصر حريصة على ضخ استثمارات كبيرة فى بنيتها التحتية لمواكبة الزيادة المستمرة والضخمة فى معدلات استخدام البيانات فى مصر، بما ينعكس بشكل إيجابى على مستوى الخدمة المقدم للعملاء وبما يتماشى مع استراتيجية الدولة للتحول الرقمى وتطوير سرعات الإنترنت.

وقال عمرو الجنايني، إن التعاون مع شركة اتصالات مصر جاء فى إطار الشراكة الاستراتيجية الوطيدة مع مجموعة اتصالات ، والتى تعتبر من أهم شركاء النجاح لـCIB.

وأضاف أن اتفاقية التمويل تهدف إلى مساعدة اتصالات مصر فى التوسع بخدماتها للوصول لقاعدة أكبر من العملاء عبر تطوير البنية التكنولوجية وتبنى أحدث الحلول الرقمية لتقديم خدمات شاملة بأعلى مستويات الجودة .

وأشار الجنايني أن هذه الشراكة تعكس دور CIB الحيوى فى دعم الأعمال الكبيرة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نظرًا لأهميته الاستراتيجية فى تعزيز نمو الاقتصاد المصري، وتابع أن هذه الاتفاقية ستساهم أيضًا فى تحقيق استراتيجية اتصالات مصر، بما سيعزز من المركز المالى للشركة فى السوق وبالتالى تحقيق المزيد من الأعمال المستقبلية.

للمرة الخامسة.. إدراج CIB فى «مؤشر بلومبرج» للمساواة بين الجنسين

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك التجارى الدولى (CIB)- أكبر بنك قطاع خاص فى مصر- عن إدراجه فى مؤشر بلومبرج للمساواة بين الجنسين (GEI) لعام ٢٠٢٣ للعام الخامس على التوالي.

وأكد البنك أن إدراجه فى مؤشر بلومبرج للمساواة بين الجنسين جاء تقديرا لجهوده فى توفير بيئة عمل ترتكز على مبادئ التنوع والمساواة والشمول، والتى تشجع كل موظف على التطور على المستوى الفردى أو الجماعى وتعزز التواصل فيما بينهم.

ويعد مؤشر بلومبرج للمساواة بين الجنسين (GEI) بمثابة مرجع عالمى شامل للبيانات حول جهود المساواة التى تقوم بها المؤسسات والشركات المدرجة بالبورصات العالمية، والتى تلتزم بالشفافية فى إعداد التقارير المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين، وتطبيق مبادئ المساواة فى بيئة العمل.

وقال حسين أباظة، المسئول التنفيذى الرئيسى و العضو المنتدب ، «يعتبر هذا تكليلًا لجهوده المستمرة فى تطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين فى بيئة العمل والمجتمعات المحيطة بأعماله، حيث يلتزم البنك بتحسين سياسات العمل باستمرار بدايةً من مبدأ تكافؤ الفرص وتساوى الأجور بين الجنسين وحتى سياسات مكافحة التمييز بكافة انواعه لتوفير بيئة عمل آمنة وشاملة تجذب مختلف المواهب المؤهلة".

وقال بيتر جراور، رئيس مجلس إدارة مؤسسة بلومبرج، إن حرص CIB المستمر فى الإفصاح عن الممارسات التى يتبناها سنويًا يعكس مدى التزامه بتطبيق قيم العدل والمساواة بين موظفيه وبكافة سياسات وأنشطة البنك.

وأضاف أن مؤشر بلومبرج للمساواة بين الجنسين (GEI) يعتبر معيارًا قويًا يساعد الشركات على قياس مدى التزامها بتطبيق مبادىء المساواة بين الجنسين وقدرتها على إحداث تغيير إيجابى فى المجتمعات المحيطة بأعمالها.

وتم اختيار البنك ضمن ٤٨٥ شركة فى ٤٥ دولة ومنطقة منضمّة للمؤشر لعام ٢٠٢٣ وهو ما يعكس التزام البنك بإعداد التقارير المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين بمنتهى الشفافية وفقًا للمعايير العالمية لمؤشر بلومبرج.

بعد التعويم الثانى للجنيه..

تراجع عجز صافى الأصول الأجنبية للبنوك 2 مليار دولار

كتبت- منال المصري:

أظهرت بيانات منشورة على موقع البنك المركزى تحسنا ملحوظا فى وضع صافى الأصول بالعملات الأجنبية للقطاع المصرفى المصري- بما فى ذلك البنك المركزى المصري- بمقدار مليارى دولار خلال شهر ديسمبر الماضي، وذلك للمرة الثانية على التوالي.

ويأتى هذا التحسن بعد قرار التعويم الثانى للجنيه مقابل العملات الأجنبية فى أكتوبر الماضي، ورغم ذلك التحسن لا يزال رصيد صافى الأصول الأجنبية بالسالب فى البنوك.

والأصول الأجنبية للبنوك هى ما تمتلكه من ودائع ومدخرات بالعملة الأجنبية وتكون قابلة للتسييل فى الأوقات التى يحتاج فيها أى بنك سيولة لسداد التزاماته.

وتحسن صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى خلال شهر ديسمبر ليسجل نحو -٤٩٤,٢ مليار جنيه شهر نوفمبر الماضى بما يعادل (نحو سالب ٢٠ مليار دولار) مقابل نحو -٥٤١,٥ مليار جنيه فى نهاية شهر نوفمبر الماضى بما يعادل عجز بقيمة ٢٢,٠٨٥ مليار دولار.

ويعنى ذلك أن الفارق بين الالتزامات (الأكبر حاليا) والأصول انخفض بنحو مليارى دولار بما يعادل ٤٧,٣ مليار جنيه، وهو ما يظهر بعض التأثير الإيجابى للتحرير الثانى لسعر الصرف، بحسب بيانات المركزي.

وتم احتساب متوسط سعر الصرف خلال شهر ديسمبر وفقا لبيانات البنك المركزى للشراء عند ٢٤,٦٩ جنيه، فيما سجل فى شهر نوفمبر ٢٤,٥٢ جنيه.

وكان البنك المركزى المصرى أعلن يوم ٢٧ أكتوبر الماضى اتباع نظام سعر صرف مرن ينخفض ويرتفع حسب العرض والطلب، وهو ما جاء ضمن حزمة إجراءات أخرى لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على مصر ونقص تدفقات الدولار والعملات الأجنبية الأخرى.

وارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه، منذ ٢٠ مارس (قبيل خفض الجنيه الأول خلال العام الماضى فى ٢١ مارس) وحتى الآن بنحو ٩٠٪، وفقا لبيانات البنك المركزى المصرى ليصل حاليا المتوسط فى البنوك إلى ٣٠,١١ جنيه للشراء، و٣٠,٢١ جنيه للبيع.

وبدأ صافى الأصول الأجنبية فى التحول إلى تسجيل رصيد بالسالب منذ شهر فبراير الماضى لأول مرة من ٥ سنوات بسبب للخروج المفاجىء للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فى أدوات الدين (أذون الخزانة) مما أدى إلى زيادة الضغط على العملة الأجنبية على أثر النزاع الروسى الأوكراني.

وعادة ما تخرج الاستثمارات غير المباشرة، أو «الأموال الساخنة» كما يطلق عليها، فى أوقات الأزمات من الأسواق الناشئة لصالح الدول المتقدمة وخاصة الدولار الأمريكى كملاذ آمن حتى عودة الأوضاع لطبيعتها تبدأ فى العودة مجددا.

كان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قال فى وقت سابق، إن حجم الأموال التى خرجت من مصر منذ بداية العام الماضى حتى منتصف مايو الماضى وصل إلى ٢٢ مليار دولار.

حددت أدوات مواجهة التحديات الاقتصادية..

«إنفستجيت» تصمم «ماكيت» إنقاذ السوق العقارى

اختتمت «إنفستجيت» فعاليات المائدة المستديرة، بالتعاون مع «جمعية رجال الأعمال المصريين»، والتى جاءت بعنوان «سوق العقارات المصرى والأزمات الاقتصادية»، لمناقشة أهم أدوات السوق العقارى المصرى لمواجهة التحديات الاقتصادية الحالية، مثل: ارتفاع أسعار المواد الخام، والتضخم المتزايد، وتحريك سعر الصرف، والتى كان لها بعض التبعات على السوق العقارى المصري.

واستضافت هذه المائدة نخبة من الخبراء العقاريين هم، المهندس فتح الله فوزي، نائب رئيس مجلس إدارة «جمعية رجال الأعمال المصريين»، ورئيس لجنة التطوير العقارى والمقاولات، والمهندس خالد عباس، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، والأستاذ شريف حمودة، رئيس مجلس إدارة شركة «جى ڤى جروب»، والمهندس طارق شكري، رئيس غرفة التطوير العقاري، ووكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، والمهندس محى فراج، رئيس مجلس إدارة شركة «اب وايد» للتطوير العقاري، والمهندس أحمد منصور، الرئيس التنفيذى لشركة «cred»، والأستاذ عمر الطيبي، الرئيس التنفيذى لقطاع التشغيل لشركة «TLD- THE LAND DEVELOPERS»، والأستاذة مها عبد الرازق، القائم بأعمال الرئيس التنفيذى لشركة «مصر لإدارة الأصول العقارية»، والمهندس أحمد أمين مسعود، رئيس مجلس إدارة شركة «منصات» للتطوير العقاري، والأستاذ محمد الصعيدي، الشريك والرئيس التنفيذى لشركة «إنفينيتى فينكس»، والمهندس عمر عتابي، الرئيس التنفيذى لشركة «عتابى للاستشارات الهندسية»، والأستاذ محمد علوي، الرئيس التنفيذى لشركة «HDP- HOUSING & DEVELOPMENT PROPERTIES»، والمهندس محمد طاهر، رئيس مجلس إدارة «النيل» للتطوير العقاري، والأستاذ محمد جلال، رئيس مجلس إدارة «TSM» لإدارة الأصول والاستثمار العقاري، والأستاذ عماد المسعودي، الرئيس التنفيذى لـ «عقار ماب»، والأستاذ محمد بناني، المدير التنفيذى لشركة «دار الخبرة للاستثمار العقاري» (ريد)، والمهندس هشام موسى، الرئيس التنفيذى لشركة «ريدكون» للمراكز الإدارية والتجارية، والمهندس طارق بهاء، الرئيس التنفيذى لشركة «مينا» لاستشارات التطوير العقاري، والمهندس بدير رزق، الرئيس التنفيذى لشركة «باراجون» للتطوير العقاري، والمهندس وليد مرسي، رئيس مجلس إدارة مكتب «دى سى آى بلس معماريون للاستشارات الهندسية».

وأجمع المشاركون على التوصيات التالية:

التعاون الفعال والتكاتف بين الحكومة والمطورين وكافة الأطراف العاملة بالقطاع العقاري.

يجب على المطورين العقاريين ضبط المصروفات وتكلفة المشروعات لمواجهة التحديات الراهنة.

تأجيل جميع الأقساط دون فوائد عن الشركات لمدة عام على الأقل لكافة المشروعات العقارية.

تخفيض الفائدة على أقساط الأراضى كتعويض المطورين عن ارتفاع أسعار مواد البناء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصرى الأسعار لسد الفجوة التمويلية للمشروعات .

أصبح التمويل العقارى ضرورة ملحة فى ظل الارتفاع الكبير فى أسعار العقارات لتخفيف الأعباء عن العملاء والمطورين.

تسهيل إجراءات التمويل العقارى لكلا الطرفين المطور والعميل، فضلًا عن توفير التمويل العقارى لكافة المنتجات العقارية المختلفة وأن تكون الوحدة هى الضامن فى إجراءات التمويل العقاري.

التوجه لتصدير العقار لأنه سيساهم فى جذب العملة الصعبة، ويتعين على الحكومة حل مشكلات تصدير العقارات المصرية.

وجود منصة تجمع كافة البيانات عن المشروعات العقارية فى مصر على مستوى القطاع الخاص والحكومى التى تخاطب المشترى الأجنبي.

تبنى سياسة واضحة وفكر جديد لتصدير العقار ووجود محفزات للمستثمر الأجنبي.

تسويق المشروعات العقارية للخارج تحت مظلة وزارة الإسكان وبرعاية الشركات العقارية الكبرى، وعدم الاعتماد على المسوقين فقط.

تنظيم سوق الوساطة العقارية، بالإضافة إلى اصدار قوانين ملزمة للمطور والمسوق العقاري.

استخدام مواد بناء صديقة للبيئة التى من شأنها أن تقلل من تكلفة الوحدة.

النظر إلى احتياجات السوق ومعرفة المواصفات التى يتطلبها كالاستدامة والاستثمار الأخضر والرقمنة.

يجب على الحكومة منح التمويل للمطور العقارى على أساس تطبيق الاستدامة فى مشروعاته.

إعادة النظر فى أكواد البناء المصرية.

هناك حاجة ملحة إلى آلية واضحة لتخصيص الأراضى بنظام المشاركة مع هيئة المجتمعات العمرانية.

إعادة النظر فى منظومة استخراج التراخيص.

يجب أن تتبنى الحكومة الصناديق العقارية لحل مشكلة التمويل للمطور.

«جيتس» تدعم مستشفى 57357 لعلاج سرطان الأطفال بمليون جنيه

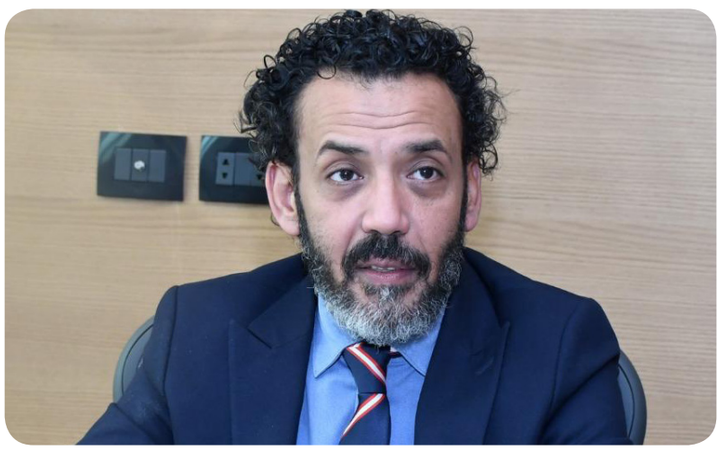

أعلنت شركة جيتس للتطوير العقارى عن دعمها لمستشفى ٥٧٣٥٧ لعلاج سرطان الأطفال نظرًا للتحديات التى تواجهها المستشفى فى الآونة الأخيرة، فقد سعت الشركة إلى دعم المستشفى من خلال التبرع لها بمبلغ مليون جنية، جاء ذلك على هامش جولة تفقدية قام بها الأستاذ / حسن نصر الرئيس التنفيذى لشركة جيتس للتطوير العقارى، لمؤسسة مستشفى ٥٧٣٥٧، والتى شملت التعرف على الخدمات العديدة المتطورة التى تقدمها المستشفى للأطفال وأسرهم، حيث التقى الأطباء والأطفال المرضى وأسرهم ودار حوار بينهم حول جودة الخدمة المقدمة، كما استمع لعلاقتهم بالمستشفى الذى يقدم إعجاز كبير، وأعلن عن التبرع للمستشفى وتسليمهم الشيك الخاص بالتبرع.

ويأتى هذا التبرع ضمن استراتيجية الشركة للمشاركة المجتمعية، وخصوصًا لمستشفى ٥٧٣٥٧ لعلاج سرطان الأطفال بالمجان لما تقدمه من مجهودات استثنائية من أجل إنقاذ الأطفال المصابين، وقد حرصت شركة جيتس للتطوير العقارى على أن يكون هذا التبرع فى هذا التوقيت لدعم المستشفى لمواجهة الأزمة المالية التى تواجهها بعد أن أطلقت حملة تطلب فيها تكاتف الجميع لمساعدتها حتى تستمر فى تقديم الخدمات للمرضى من الأطفال.

وتعقيبًا على هذه المبادرة، أكد الأستاذ/ حسن نصر الرئيس التنفيذى لشركة جيتس للتطوير العقارى، حرص الشركة على تقديم الدعم للمستشفى لإيمانها بأهمية دورها الرائد فى علاج الأطفال المصابين بالسرطان فى مصر؛ حيثما يمثل دعم القطاع الصحى وكذا الأطفال والشباب محورًا مهمًا من محاور المسؤولية المجتمعية للشركة، والتى تهدف إلى بناء مجتمع صحى وتمكين الشباب والأطفال لتحقيق رؤية الاستدامة فى مصر وخلق مستقبل مشرق للأجيال القادمة، والمستشفى صرح عظيم وقلب للإنسانية، يتميز هذا الصرح الطبى بجودة عالمية بما يضم من أجهزة متطورة نادرة فى المنطقة العربية، كما أنه حصل على معايير الجودة من الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما نعتبره انجاز مصرى كبير يستحق الوقوف بجانبه.

وأعرب نصر عن ثقته فى أن يخرج المستشفى من العثرة الاقتصادية سالمًا قوياً، وأن يستعيد المستشفى قوته بشكل مستمر يفوق الأعوام السابقة، خاصة أن المستشفى يتمتع بنسب شفاء تقارب المستشفيات العالمية، وهو يعالج أنواع سرطان صعبة بنسبة نجاح تصل إلى ٨٠٪ لأن إنقاذ حياة الأطفال يجب أن يكون على رأس أولوياتنا جميعًا، ويسرنا دومًا المشاركة بما فى استطاعتنا لدعم مجتمعنا، لا سيما مع الفارق الكبير الذى تحققه مؤسسة كبيرة مثل مستشفى ٥٧٣٥٧، كما أدعو جميع الشركات الأخرى وعملائنا كذلك إلى بذل ما فى استطاعتهم لدعم مستشفى ٥٧٣٥٧ خلال الأزمة الراهنة حتى تستمر فى مهمتها النبيلة لسنوات عديدة.

ووجهت إدارة مستشفى ٥٧٣٥٧ الشكر والثناء للمسئولين فى شركة جيتس للتطوير العقارى على تلك المبادرة المجتمعية، والتى تأتى مع استقبال العام الجديد. وهو ما أكده الدكتور شريف أبو النجا، مدير مستشفى ٥٧٣٥٧ لعلاج سرطان الأطفال مؤكدا أن المستشفى تأثر كثيرا بالأزمة الاقتصادية وارتفاع سعر الدولار وهو ما أثر على ارتفاع سعر الأدوية والعلاج الكيماوى والعمليات أيضاً .

«خطاب» يقود خطط «أوربت للتطوير» للتوسع خلال الفترة المقبلة

أعلنت شركة أوربت للتطوير العقارى انضمام محمد خطاب للشركة ليتولى منصب الرئيس التنفيذى للشركة، وذلك ضمن خطة الشركة للاستعانة بكفاءات وخبرات قوية ضمن هيكل إدارتها، حيث يمتلك «خطاب» خبرة علمية ومهنية طويلة تمتد لأكثر من ١٧سنة.

واعتمد محمد خطاب، الرئيس التنفيذى لشركة أوربت للتطوير العقاري، على الدمج بين الخبرة المهنية بالعلم وذلك خلال مسيرته المهنية، فقد حصل خطاب على أكثر من ٨ دبلومات فى استراتيجيات التسويق وإدارة العلامة التجارية، و٢ دبلومة فى مهارات البيع، و٢ دبلومة أخرى فى التخطيط الاستراتيجي، ودبلومة فى إدارة العقار التجاري.

كما حصل على دبلومة فى الاستثمار العقاري، و٢ دبلومة فى الإدارة المالية، ودبلومة فى دراسات الجدوى الاقتصادية، بالإضافة إلى عدد من الدراسات المتخصصة فى مجال الاستثمار والتطوير العقاري، وهو ما يعكس خبرة علمية تتكامل مع الخبرة المهنية فى عدد من كبريات شركات التطوير العقارى عمل بها خلال مسيرته المهنية.

من جانبه قال محمد خطاب، الرئيس التنفيذى لشركة أوربت للتطوير العقاري، إن الانضمام لشركة أوربت للتطوير العقارى يضيف لخبراته التراكمية والمهنية، باعتبارها واحدة من الكيانات القوية التى تمتلك سابقة أعمال ومحفظة أراض ضخمة، لافتا إلى أن الشركة لديها إنجازات حافلة على مدار ٢٠ عاما.

وأكد أن شركة أوربت للتطوير العقارى لديها رؤية مختلفة فى قطاع التطوير العقاري، كما أن لديها خطط طموحة للتوسع خلال الفترة المقبلة تتلاقى مع خططه التوسعية والطموحة لتحقيق مزيد من النجاح للشركة والوصول لقاعدة عملاء أكبر، بالإضافة إلى إطلاق منتجات عقارية جديدة ومبتكرة فى السوق العقارى خلال الفترة المقبلة.

ونوه إلى أن الشركة نجحت فى تنفيذ مشروعات متنوعة وخاصة فى منطقة البحر الأحمر، كما تمتلك الشركة عددا من الفنادق السياحية بمنطقة سهل حشيش والغردقة ذات تصنيف الخمس نجوم ومول تجارى بالعين السخنة، كما تنفذ الشركة حزمة من المشروعات السكنية والتجارية، موضحا أنها كانت من أوائل الشركات التى قامت بالاستثمار فى منطقة سهل حشيش والغردقة.

ولفت إلى تركيز أوربت للتطوير العقارى دائما على اختيار المواقع المتميزة فى كافة مشروعاتها لتحقيق أعلى عائد استثمارى للشركة وللعميل، وتدشين فرص استثمارية قوية تضيف لسابقة أعمال الشركة وتحافظ لها على مكانة رائدة فى قطاع التطوير العقاري.

Just تُشيد باستجابة مجلس الوزراء لمطالب المطورين

أشاد المهندس أسامة جمعة، رئيس مجلس إدارة شركة Just للتطوير العقارى بالتيسيرات التى أعلن مجلس الوزراء لمساعدة شركات التطوير العقارى من مواجهة الظروف الراهنة، لافتا إلى أن تلك القرارات من تمنح القطاع مزيدا من الثقة خاصة وأنه يعد أحد أهم القطاعات المؤثرة فى الاقتصاد القومي.

وألمح جمعة إلى أن رئيس مجلس الوزراء قد أشار إلى التحدى الذى كان يواجه القطاع العقارى فى ضوء ارتفاع أسعار مواد ومستلزمات البناء، بل وندرة بعضها، وأكد رئيس مجلس الوزراء أنه عقد عدة اجتماعات مع مسئولى وممثلى قطاع التطوير العقاري، وحددوا خلالها عددا من المقترحات والمطالب، ومن خلال التنسيق مع وزير الإسكان، عقد مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة اجتماعا وأصدر قرارات مهمة لدعم هذا القطاع.

وأثنى جمعة على القرارات التى أصدرها مجلس الوزراء والتى شملت مد المدد الزمنية لمشروعات التطوير العقارى بنسبة٢٠٪ إضافية من المدة الإجمالية نفسها الموجودة، مع ترحيل الأقساط المستحقة على المطور لنفس هذه المدد.

وأضاف جمعة أنه فى السابق كان يعتبر أن المشروع مكتمل، عندما تصل نسبة تنفيذ المشروع إلى ٩٠٪، وتترك الـ ١٠٪ لتكون بمثابة فرصة للمطور حتى يستكمل المشروع بالظروف المناسبة له، وقامت هيئة المجتمعات بتخفيض تلك النسبة بدلاً من ٩٠٪ إلى ٨٥٪ وبالتالى يكون هناك مجال كاف للمطور لاستكمال المشروع بالظروف المواتية له.

كما تم تخفيض الفائدة الإضافية التى تفرض من قِبل وزارة المالية إلى ١٪، والتى كانت تساوى ٢٪ إضافية، وأكد المهندس أسامة جمعة أن هذه القرارات من شأنها دعم قطاع التطوير العقاري، لما يمثله من أهمية فى دعم الاقتصاد المصرى لمواجهة الظروف الاستثنائية التى تمر بها الدولة.

وقال رئيس شركة Just للتطوير العقاري، إن الدولة المصرية تعى جيدا أهمية القطاع العقارى وقوته ومساهمته الكبيرة فى الاقتصاد المصرى لذا تحاول دائما تقديم الدعم للمطورين لمساعدتهم على استكمال مسيرة التنمية.

«مراكز» تفتتح مكتب بريد مول العرب لتوفير خدمات متكاملة لاحتياجات المواطنين

افتتحت شركة مراكز، للتطوير العقارى مكتب بريد فى مول العرب، وذلك بحضور الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والدكتور شريف فاروق رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للبريد.

ويأتى مكتب البريد الجديد فى إطار حرص «مراكز» على توفير الخدمات المتكاملة لتلبية احتياجات المواطنين داخل المول التجاري، ويقع مكتب البريد بجوار بوابة ٥ ضمن منطقة الخدمات الحكومية فى مول العرب والتى تشمل مكاتب السجل المدنى والشهر العقارى والتوثيق والسجل التجارى التى تم افتتاحهم منذ عدة سنوات، بالإضافة إلى مكتب السجل المدنى بمول طنطا، ومن المقرر أن يستقبل المكتب المواطنين طوال أيام الأسبوع، ويقدم للزائرين جميع الخدمات التى يقدمها البريد المصري، كما يمكن الاستعلام عن الخدمات التى يقدمها مكتب البريد مول العرب عبر زيارة موقع مصر الرقمية.

وقال المهندس باسل رمزي، العضو المنتدب لمراكز:» سعداء باستكمال مسيرتنا فى تقديم مشروعات متكاملة والتأكيد على الابتكار والتميز فى أعمالنا من خلال توسيع فكر المولات التجارية لتكون وجهة اجتماعية شاملة للعائلة للتسوق والمتعة وإنجاز الأعمال، كما يأتى ذلك فى إطار سياستنا الرامية إلى تدشين مجتمعات ذكية ومستدامة، ونعتز بشراكتنا المتواصلة مع الهيئة القومية للبريد لتقديم المزيد من الخدمات لتلبية احتياجات المواطنين فى كل مكان.»

ويوفر مكتب البريد الجديد فى مول العرب باقة من الخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات البريدية و المالية المتكاملة، ومن أبرز تلك الخدمات خدمة دفع مخالفات المرور وخدمات الأحوال المدنية ودفع مصروفات المدارس الحكومية وشحن عدادات الكهرباء وشراء كراسات شقق الاسكان الاجتماعى وغيرها من الخدمات الحكومية التى يمكن أن يحصل عليها أى مواطن.

وجدير بالذكر أن مول العرب المملوك لشركة مراكز تم افتتاحه فى ٢٠١٠، ويضم مساحة تأجيريه تصل إلى ١٥٠ ألف متر مربع وتشمل أكثر من ٤٠٠ متجر. ويُعد مول العرب من أشهر وأكبر وجهات التسوق والترفيه والمطاعم فى مصر.

وحصدت «مراكز» للتطوير العقارى مؤخراً الجائزة العالمية Global RLI Award المخصصة لتكريم الشركات عالية التميز وذلك عن مشروعها بشرق القاهرة «ديستريكت ٥». وتعد مراكز المطور الأول للمراكز التجارية الذى بدأ الاستثمار فى منطقة الدلتا من خلال مول طنطا، المول التجارى الأول الذى يتم تصميمه على الطراز العالمى خارج القاهرة الكبرى والإسكندرية، كما أطلقت الشركة مشروعها مول المنصورة بما يخلق قيمة اقتصادية فى منطقة الدلتا وخارجها، وتفوقت مراكز فى نقل المشاريع التجارية إلى مستوى متطور من الإبداع من خلال تقديم تجربة تبين مدى الترابط بين الأشخاص والأماكن وعوامل الترفيه الاجتماعي.

تمكينهم من الحصول على الخدمات الحكومية رقميًا..

«ربط إلكترونى» مع المصريين بالخارج

كتب: أسامة محمد

أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على اهتمام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بملف المصريين بالخارج من خلال العمل على محورين أساسيين؛ حيث يعنى المحور الأول بتمكين المصريين بالخارج من تلقى استحقاقاتهم وخدماتهم لدى الحكومة المصرية بشكل ميسر ومرقمن دون عناء، بينما يعنى المحور الثانى بالاستفادة من علوم وخبرات المصريين فى الخارج من المتخصصين فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ مضيفا أنه سيتم إطلاق تطبيق على الهاتف المحمول وربطه بأداة للتوقيع الإلكترونى لتمكين المصريين فى الخارج من الحصول على خدمات مصر الرقمية التى تصل فى الوقت الحالى إلى قرابة ١٧٠ خدمة حكومية وذلك من محل إقامتهم دون عناء الانتقال لمقر القنصلية، كما أنه بالاتفاق بين البريد المصرى وبريد الدول الأخرى سيتم توصيل المستند الخاص بالخدمة التى طلبها المواطن إلى محل اقامته؛ لافتا إلى أن التطبيق فى مراحله النهائية وأنه سيتضمن أيضا مجموعه مهمة من البيانات والأخبار والمعلومات التى تهم المصريين فى الخارج.

جاء ذلك فى كلمة الدكتور عمرو طلعت أمام اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية والأفريقية بمجلس الشيوخ الذى عقد برئاسة المهندس حازم عمر، وبحضور وكيلا اللجنة الدكتور عفت السادات، والدكتورة سماء سليمان، والدكتورة عايدة نصيف أمين سر اللجنة، والسادة أعضاء اللجنة، والدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، والمهندس حسام الجمل الرئيس التنفيذى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، والمهندس عادل حامد العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات.

وأضاف طلعت، أنه سيتم الاستعانة بأداة التوقيع الإلكترونى للتأكد من هوية طالب الخدمة؛ مشيرا إلى أنه تم تشكيل لجنة من وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والداخلية، والخارجية، ووزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، والتى عملت على مدار ثلاثة أشهر على اعداد المنظومة وضوابطها؛ موضحا أن المصريين بالخارج يمكنهم استلام أداة التوقيع الخاص بهم من خلال أى منفذ لجميع شركات المحمول، أو استلامها من خلال القنصلية.

وأوضح الوزير، حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على اعداد قاعدة بيانات للمصريين بالخارج من المتخصصين الذين حققوا مكانة علمية ومهنية رفيعة المستوى فى تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاستفادة من خبراتهم وعلومهم؛ لافتا إلى أنه يتم الاستعانة بمتخصصين من المصريين بالخارج فى المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى، كما حرصت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أن يتضمن تشكيل مجلس أمناء جامعة مصر للمعلوماتية ثلاثة من الأساتذة من المصريين بالخارج للاستفادة من خبراتهم فى أحدث وسائل التعليم والتدريب، ومستجدات العلم فى التخصصات التى تعنى بها الجامعة حيث يشاركون فى اجتماعات الجامعة عبر تقنية الفيديو كونفرنس؛ لافتا إلى أنه يتم الاستعانة بأساتذة مصريين يعملون بجامعات دولية مرموقة بالخارج للاتفاق مع هذه الجامعات على عقد شراكات مع جامعة مصر للمعلوماتية، ومبادرة بُناة مصر الرقمية التى تمنح الماجستير العملى فى إحدى التخصصات التكنولوجية عالية القيمة بالتعاون مع جامعات دولية مرموقة.

وأشار الدكتور عمرو طلعت، إلى أنه يتم أيضا الاستعانة بالمصريين بالخارج فى لجنة تصميم الالكترونيات وذلك فى ضوء تنفيذ استراتيجية متكاملة أعدتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنمية قدرات مصر فى التصميم الإلكترونى، والتوسع فى قاعدة المهنيين المتخصصين فى هذا المجال الذى يعد من المجالات عالية القيمة.

وتابع طلعت، أنه يتم التعاون مع وزارة الدولة للهجرة فى إطار مجموعة من الفعاليات والأنشطة التى تقيمها وزارة الهجرة لاطلاع المصريين من الجيل الثانى والثالث الذى نشأ فى دول أخرى على ما يتم تنفيذه من مشروعات وتعميق ارتباطه بالوطن الأم؛ حيث تحرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تعريفهم بأبرز ما يتحقق من مشروعات فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وخلال الاجتماع دار نقاش مفتوح بين الدكتور عمرو طلعت، والسادة أعضاء لجنة الشئون الخارجية والعربية والأفريقية بمجلس الشيوخ حول الخدمات الرقمية المقدمة للمصريين بالخارج، وإمكانية التوسع فى هذه الخدمات لتشمل خدمات أخرى، كما تطرق النقاش إلى جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير البنية الرقمية الدولية، ودور المصريين بالخارج كقوى ناعمة للحفاظ على ريادة مصر.

«البريد المصرى» يطلق خدمات صرف التمويل متناهى الصغر

كتب: أسامة محمد

شهد الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد مراسم توقيع بروتوكول تعاون بين البريد المصرى وشركة الخير للتمويل متناهى الصغر بهدف تقديم خدمات التمويل متناهى الصغر عبر مكاتب البريد المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية باستخدام أحدث تكنولوجيا الخدمات المالية، وذلك بالاعتماد على الإمكانيات الكبيرة التى يمتلكها البريد المصرى والمتمثلة فى البنية التحتية والانتشار الجغرافى الواسع لمكاتب البريد، وذلك بحضور جميع القيادات التنفيذية من الجانبين.

وقع البروتوكول خالد امام نائب رئيس مجلس إدارة البريد المصرى للشمول المالي، وهناء الهلالى العضو المنتدب لشركة الخير للتمويل متناهى الصغر.

أكد الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة البريد المصرى أن توقيع هذا البروتوكول يأتى فى إطار دعم خطط الدولة الرامية إلى تحقيق الشمول المالى لمختلف فئات المجتمع وتوفير نماذج تمويلية مختلفة لكافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية فى مصر وتشجيع ثقافة استخدام التمويل متناهى الصغر وتحفيز الشباب على تبنى فكرة العمل الحر مشيرًا إلى أن هذا البروتوكول يحمل أهمية كبيرة تتمثل فى مساهمة البريد المصرى فى الوصول بخدمات التمويل متناهى الصغر إلى شريحة أكبر من العملاء فى شتى المناطق والقرى والنجوع بكافة المحافظات عبر الاستفادة من الانتشار الواسع لمكاتب البريد والتى يبلغ عددها نحو ٤٣٠٠ مكتب بريد منتشرين فى جميع أنحاء الجمهورية، بما يضمن وصول خدمات التمويل متناهى الصغر لكافة المواطنين بكل سهولة ويسر، حيث يستطيع المواطن من خلال مكاتب البريد تسجيل طلب الحصول على التمويل وصرف التمويل الممنوح من الشركة باستخدام الرقم القومى للعميل أو رقم حساب بالبريد المصرى أو من خلال البطاقات مسبقة الدفع، كما يُمكن البروتوكول العملاء من دفع الأقساط المستحقة عليهم سواء كان التحصيل نقدا أو خصما من الحساب.

وأوضح الدكتور شريف فاروق أن هذا البروتوكول يأتى فى إطار استراتيجية البريد المصرى الرامية لبناء منصة موثوقة لتقديم خدمات الشمول المالى بمستوى عالى من الجودة و بأسعار فى متناول الجميع بما يساهم فى دعم سياسة الدولة فى تحقيق الشمول المالى وتيسير حصول المواطنين على خدمات التمويل متناهى الصغر وتحصيل الأقساط، بكل سهول بالإضافة إلى تقديم العديد من الخدمات المالية الأخرى التى تعزز من قدرة الشباب من صغار المنتجين وأصحاب المشروعات متناهية الصغر فى إدارة مشروعاتهم ، كما يقدم البريد المصرى خدمات الشحن البريدى الدولى و المحلى للراغبين من أصحاب المشروعات ورواد الأعمال عبر مكاتب البريد لرفع قدراتهم للوصول إلى السوق المحلى والأسواق العالمية.

وقالت هناء الهلالى العضو المنتدب لشركة الخير للتمويل متناهى الصغر، أن شركة الخير للتمويل متناهى الصغر تتشرف بالشراكة والتعاون مع البريد المصرى أحد أهم مؤسسات مصر الاقتصادية واعرقها والذى شهد تطوراً ملحوظ على كافة المستويات تحت قيادة الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس الادارة، موضحةً ان هذه الشراكة المتميزة سوف تتيح لعملاء شركة الخير للتمويل متناهى الصغر صرف القروض وسداد الأقساط الشهرية فى فروع مكاتب البريد المنتشرة فى ربوع ومحافظات مصر بما يساهم فى تنفيذ الخطة الطموحة لشركة الخير والتى تهدف إلى الانتشار الجغرافى فى وجهى قبلى وبحرى مع التركيز على الصعيد والمناطق الأكثر احتياجا والمرأة المعيلة و للتيسير على العملاء وتشجيعهم وتحفيزهم على الشمول المالى من خلال فتح حسابات فى البريد المصري.

للتوسع فى تقديم خدمات ومنتجات جديدة..

«فورى» تعزز خدمات الدفع الرقمى عبر محفظة «اورنج كاش»

كتب: أسامة محمد

وقعت اورنج مصر اتفاقية شراكة مع شركة "فوري" الرائدة فى حلول تكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية لتعزيز خدمات الدفع الرقمى عبر محفظة اورنج كاش وتطوير مميزاتها الشاملة.

وتستهدف الشراكة ترسيخ مكانة "اورنج كاش" كخدمة دفع رقمى رائدة فى مصر تساعد العملاء بحل شامل لإدارة الأموال وحلول لإحتياجهم من خلال منصة موثوقة ومؤمنة ومتوافقة تماما ومعتمدة وفقا لأعلى المعايير العالمية من حيث التقنية والأمان.

وتتيح "اورنج كاش" كم هائل من الخدمات لتحويلات الأموال والسداد، كفواتير الكهرباء والماء والغاز وسداد أقساط التأمين ومدفوعات النقابات والنوادى والمدارس والجامعات والتبرعات وشراء التذاكر وتسديد غرامات المرور والشراء أونلاين وأقساط العقارات وتسوية قروض البنوك ومدفوعات التجار.

وبشكل دائم، تسعى شركة فورى إلى عقد شراكات استراتيجية وفعالة مع كبرى الشركات والمؤسسات التى تقدم خدمات الدفع الإلكترونى عبر محافظها الذكية وفقًا لما تمتلكه فورى من أحدث نظم إنشاء وإدارة المحافظ الإلكترونية ووسائل هى الأحدث فى صناعة التكنولوجيا المالية وأكثرها أمانًا، إلى جانب خبرات كبيرة فى سوق المدفوعات الرقمية، وذلك دعمًا لمبادرات البنك المركزى المصرى ومواكبة التحول الرقمى للوصول إلى مجتمع لا نقدي.

وتعزز الشراكة بين "اورنج مصر" و"فوري" من الدور الذى تلعبه "اورنج كاش" فى خدمة عملائها عبر التوسع فى تقديم خدمات ومنتجات جديدة، وفى ذات الوقت الإمتثال والتوافق مع كافة اللوائح والمتطلبات التنظيمية التى يقررها البنك المركزى المصري.

وأكد المهندس ياسر شاكر الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة "اورنج مصر" أن الشراكة مع منصة رائدة فى مجال المدفوعات مثل "فوري" يعد تأكيدا على إستراتيجية الشركة للمساهمة فى التحول لمجتمع لا نقدي. وقال:"بعد شراكتنا الأخيرة مع البنك الأهلى المصرى فإن هذه الشراكة الجديدة مع "فوري" جنبًا إلى جنب مع خبرة "اورنج" العالمية فى مجال تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية الرقمية تجعل "اورنج كاش" أقوى حل لمحفظة الهاتف المحمول فى مصر مع أقوى الشركاء فى هذا القطاع."

وأضاف: "تقدم "اورنج كاش" لعملائها الآن إمكانيات دفع رقمية غير مسبوقة فى مجال المحافظ الإلكترونية فى مصر ، بطريقة تتيح لعملائها الاستفادة من أحدث الاتجاهات العالمية فى هذا القطاع بشكل أسرع وأكثر أمانًا وفاعلية".

وقال المهندس أشرف صبرى الرئيس التنفيذى لشركة فوري: "مع توجه الدولة إلى الاعتماد على حلول الدفع الإلكترونى بصورة متزايدة فى المعاملات المالية، وذلك للحد من تداول النقود والذى أصبح ضرورة قصوى فى الآونة الأخيرة لمواكبة التحول الرقمي؛ قامت فورى بضخ استثمارات ضخمة مما مكنها لتكون الشريك الاستراتيجى لخدمات التحول الرقمى وإنشاء وإدارة منصات محافظ الهاتف المحمول ونحن فخورون أن كافة الحلول والخدمات التى تقدمها فورى تم تطويرها بواسطة عقول مصرية.

واضاف صبري: "ستعمل شراكتنا مع اورنج على إضافة زخم كبير لحلول الدفع الإلكترونى فى مصر من خلال حلول رقمية منتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية وذلك لتزويد العملاء بتجربة فريدة أكثر أمانًا وكفاءة".

وأكد صبرى على التزام شركة فورى تجاه المجتمع المصرى بنشر ثقافة الدفع الإلكترونى فى كافة المدفوعات والخدمات اليومية فى حياة المواطنين من خلال وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية المختلفة، وذلك تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتطوير القطاع المالى ودعم وتعزيز العمليات الرقمية، واستقطاب فئات جديدة من العملاء تدعيما لمبدأ الشمول المالي".

لتلبية احتياجات العملاء محليًا ودوليًا..

إصدار بطاقة «أوباى» مسبقة الدفع بالتعاون مع «بنك مصر»

كتب: أسامة محمد

وقعت شركة أوباى لخدمات الدفع الإلكترونى وبنك مصر بروتوكول تعاون لإصدار بطاقات الدفع المسبق، وذلك لتلبية احتياجات العملاء على الصعيد المحلى والدولى من خلال إصدار بطاقة بالتعاون مع ماستركارد وأخرى بالتعاون مع ميزة لكلاهما وذلك كخطوة فعالة نحو تعزيز استراتيجية البنك المركزى المصرى طويلة المدى لتعزيز الشمول المالى والتحول الرقمي.

وقع البروتوكول إيهاب درة – رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، و هشام عز الدين رئيس قطاع الأعمال الرقمية وخدمات البطاقات لشركه أوباي.

وتتيح شركة أوباى الحصول على البطاقات بدون أى رسوم اصدار ودون الحاجة إلى وجود حساب مصرفى حيث يمكن التقديم عليها من خلال تطبيق أوباى للدفع الإلكترونى المتاح على متاجر التطبيقات المختلفة باستخدام بطاقة الهوية الشخصية فقط والذى تم الإعلان عنه فى الفترة الماضية، حيث يوفر كافة الحلول المصرفية وغير المصرفية التى تغطى احتياجات المستخدمين ومنها: دفع فواتير الهواتف النقالة والمرافق العامة والأقساط المستحقة ومصاريف المدارس والجامعات وما إلى ذلك.

وتتميز بطاقات أوباى بتمكين حامليها من التحكم فى البطاقة من خلال تطبيق أوباى؛ الذى يُمّكن المستخدمين من تفعيل البطاقة وإعداد الرمز السرى الخاص بها والاستعلام عن الرصيد وشحن البطاقة بإستخدام جميع البطاقات البنكية الأخرى فى الحال، وكذلك مراجعة جميع العمليات التى تم إستخدام البطاقة بها أو إيقافها مؤقتًا عند الحاجة.

كما تتيح بطاقات أوباى السحب النقدى من خلال ماكينات الصراف الآلى المنتشرة بأنحاء الجمهورية، وأيضا من خلال شبكة تجار أوباى المنتشرة فى أنحاء الجمهورية، كما تتيح إجراء معاملات الشراء من خلال نقاط البيع عند التجار داخل مصر و خارجها، و إمكانية استخدام بطاقات أوباى فى الشراء أونلاين من المتاجر التى يتم تأمين معاملاتها، وذلك باستخدام أعلى معايير الأمان من خلال خاصية الرقم السرى المتغير(OTP)، و إتاحة المدفوعات غير التلامسية وأيضًا دفع الفواتير من خلال التطبيق إلى جانب تغطية جميع المعاملات الحكومية من خلال بطاقات أوباى مما يسهم بشكل كبير فى الحد من المعاملات النقدية والاتجاه نحو مجتمع غير نقدي.

وقال هشام عز الدين–رئيس قطاع الأعمال الرقمية وخدمات البطاقات لشركه أوباي" شهد قطاع المدفوعات الرقمية ومجال التكنولوجيا المالية فى السنوات الماضية نمواً و ازدهاراً من حيث استخدام تطبيقات الدفع الإلكترونية والتحول التدريجى فى المعاملات المالية، وذلك فى إطار إستراتيجية البنك المركزى المصرى لتعزيز الشمول المالى والتى أحدث تغييراً لدى كافه طبقات الشعب المصرى فى التعاملات المالية عبر الإنترنت بسبب كثرة وتنوع طرق الدفع؛ لذلك تُولى شركة أوباى مصر اهتماماً كبيراً لتطبيق جميع مبادئ الشمول المالى و الاستثمار فى الاقتصاد الرقمى والوصول إلى مجتمع غير نقدى من خلال توفير أحدث خدمات التكنولوجيا المالية والمنتجات الرقمية".

وأوضح إيهاب درة – رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، أن الخدمات التكنولوجية ضرورة لاستمرارية ريادة البنك للسوق المصرفى المصري، حيث أن إدخال عناصر التحول الرقمى فى منظومة العمل المصرفي، سيساهم بصورة أكبر فى تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، كما ان التحول الرقمى ودعم التكنولوجيا المالية لبنك مصر، سوف يسهم فى الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية؛ بهدف تدعيم النمو وتمكين شرائح مجتمعية أكثر من الحصول على الحلول المالية الملائمة لها.

وأضاف رامى زكريا، مدير أعمال البطاقات لدى شركة OPay "إن الشراكة بين بنك مصر وشركة أوباى لإصدار بطاقات أوباى المدفوعة مقدمًا هى شراكة استراتيجية لمواكبة احتياجات العملاء باستخدام خدمات التكنولوجية المالية Fintech بطريقة آمنة ونواصل مساعينا إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية وغير المصرفية لعملائنا من خلال منظومة تكنولوجية متكاملة والتى منها بطاقات الدفع المسبق والتى تمكنهم من الاستفادة من خدماتها فى عمليات البيع والشراء وتلبية احتياجاتهم المالية فى أى وقت وأى مكان يتواجدون فيه".

Africa Finance Corporation Partners with the Solid Minerals Development Fund on Catalyzing Private Sector-Led Mining Projects in Nigeria

Challenges around development and finance mean that only a fraction of over US$700 billion of potential Nigerian mining projects receives the necessary funding, according to SMDF

Africa Finance Corporation (AFC) (www.AfricAFC.org), the continent's leading infrastructure solutions provider, and the Solid Minerals Development Fund (SMDF) are partnering to deploy project development funding and technical advisory to fast track closure and operations of commercial scale mining projects in Nigeria. This following AFCs flagship investment in the first commercial scale gold mining project in Nigeria, the Segilola Gold Mine in Osun State, through an innovative financing package comprised of debt, equity and a stream.

"AFC is a premier investor in Nigeria's mining sector, a top priority for the Federal Government to attract Foreign Direct Investment and drive diversification of the economy"

Challenges around development and finance mean that only a fraction of over US$700 billion of potential Nigerian mining projects receives the necessary funding, according to SMDF. Under the Memorandum of Understanding (MoU) and leveraging AFCs project development expertise, AFC and SMDF will co-develop mining projects to mitigate risks that would otherwise have prevented financing to drive bankability. This intervention will create a pipeline of high-quality and feasible projects with considerable economic impact and scope for AFC and SMDF to deploy their balance sheets.

Since 2014, AFC has deployed US$900+million from its balance sheet and mobilized US$250 million in Mining Projects across Africa in several minerals critical for the energy transition, including bauxite, manganese and copper. As such, the alliance will focus primarily on precious metals and minerals critical to the global energy transition. AFC and SMDF will combine their own funds with innovative investment tools to reduce risks around exploration, drilling, confirmation of deposits, and third-party development costs, including technical and environmental studies, project structuring, and project contract negotiations. Only projects that have completed phases of pre-feasibility studies and

secured all relevant government and regulatory permits are eligible for consideration. The partnership aligns with AFC's mission to foster industrial development, unlock value from natural resources, and catalyze significant long-term growth and diversification opportunities. It also advances SMDF's 2025 Strategy to build investment partnerships that will spur private sector-led investment in the mining sector and position Nigeria as a leading emerging mining destination.

"AFC is a premier investor in Nigeria's mining sector, a top priority for the Federal Government to attract Foreign Direct Investment and drive diversification of the economy. This partnership with the SMDF will enable the Corporation to continue to drive the closure of bankable mining projects that are critical to Africa's economic diversification efforts, value addition and the energy transition" said Sameh Shenouda, Executive Director and Chief Investment Officer, Africa Finance Corporation. "We are delighted to work with an institution of such high repute, particularly one in our host country, Nigeria."

Fatima Umaru Shinkafi, Executive Secretary and CEO of Solid Minerals Development Fund, said: «We are pleased to sign this agreement with the Africa Finance Corporation today, signifying AFC's commitment to driving sustainable economic growth through economic diversification and industrialization. This agreement is a significant step for SMDF as we develop the mining sector in Nigeria and position the country as a stable and low-cost supplier of critical minerals. Africa Finance Corporation led the financing of the only commercial mine in Nigeria so, naturally, we see a key opportunity to combine AFC's investment track record with the SMDF's technical talent, intellectual capital, and deep sector knowledge and expertise on growth-oriented projects, where our collaboration can help create value."

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
12-2-2023
NO.276
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

Uncertainties in Base and Precious Metals Supply: Is Africa ready?

Some African companies may need to pivot or scale down to withstand the current strains and maintain their operations

However, the shortages in supplies of crucial basic and precious metals, which are just as concerning to Africa's business leaders as those in energy, and agriculture – have garnered far less coverage and attention.

"The sanctions against Russia – one of the world's biggest exporters of raw materials – is causing knock-on effects that are rippling throughout many spheres of business, from the sustainability of Africa's mining operations to the stable functioning of the manufacturing base," explains Igor Hulak, a Partner at Kearney, a leading global management consulting firm.

The suspension of foreign shipping operations has triggered a worldwide shipping container shortage. With existing infrastructure insufficient for handling the redirection to and through Asia of raw materials in their full volumes, industries are looking for solutions.

In addition, alternatives that make use of ageing infrastructure are unsuitable as they pose massive environmental risks, as evinced by the catastrophic 2020 diesel spill at Norilsk Nickel, Russia's worst-ever Arctic environmental disaster. China may have been able to fill the supply gaps, but ongoing COVID-related shutdowns and supply chain interruptions have made that difficult.

These sanctions and shutdowns will continue to affect Africa's consumers as well, having manifested in increased prices for food and fuel [1].

Since early 2022, the five base metals that Russia produces on a vast scale - nickel, aluminium, copper, iron, and zinc - have experienced sharp price increases, and continued supply disruptions are likely to see prices rise further still.

"Nickel, which is a critical ingredient in lithium-ion batteries and essential for the global energy transition, is in short supply. Russian companies such as Norilsk Nickel, the world's largest nickel producer, had historically supplied global markets. However, the sanctions have made Russia, which accounts for roughly 10% of the global share of nickel, unable to meet this global demand," Hulak notes.

"This deficit in global supply presents an opportunity for African nickel producers, such as Zimbabwe and Botswana, to step in and fill the gap. However, overcoming existing inadequate export infrastructure will be a major challenge, requiring government buy-in and a collaborative multi-sector approach. Though the challenges are formidable, Africa must find a way to seize this opportunity and emerge as a key player in the new global metals market,» Hulak asserts.

Hulak says that prices of other base metals for which the world is less reliant such as iron and zinc (of which Russia produces 4% and 2% of the global share, respectively), are likely to stabilize.

Precious metal prices have, by contrast, shown less volatility. However, as these too are crucial to the electric economy, experts warn that price increases are still on the cards.

The most significant increases are expected in the platinum group. Russia accounts for almost 40% of the world's supply of palladium and 11% of platinum, which is essential for hydrogen-based energy technologies (as well as alloys, circuitry, and ceramic capacitors).

According to Hulak, market and pricing drivers are currently indicating long-term price increases for the platinum group metals. This presents a golden opportunity for South Africa, still the world's largest producer of these metals, to step in and fill the supply gaps. Moreover, this is a unique opportunity for South Africa to leverage its already strong position and expand its operations in the sector to meet the escalating global demand.

Hulak goes on to add that platinum group metals are typically associated with rare earth metals such as rhodium, iridium, and palladium. With Russia unable to supply such metals, and with potential higher demand for these metals from increased military activity, it creates a market gap that African countries can fill.

"Traditionally a reliable safe-haven investment, gold (of which Russia is a major producer [2]) is likely to see moderate price increases. This could work in favor of Africa's gold production powerhouses like Ghana and South Africa[3].

"Traditionally a reliable safe-haven investment, gold (of which Russia is a major producer) is likely to see moderate price increases"

The silver price is, however, expected to stabilize, mainly because of the lack of direct sanctions and Russia's minor share of global production (6%).

At this pivotal moment, with the energy transition enjoying popular public backing, the major concern now is whether the market can find enough of the critical raw materials needed to support it. Apart from exacerbating the disruptions driven by the COVID pandemic, these supply shocks are compounding the price pressures associated with this global shift and the resources this requires.

Offshore wind plants, for example, need more than seven times the amount of copper compared to equivalent gas-fired plants; and EVs use more than six times more minerals than internal combustion-powered vehicles [4].

Supply disruptions will likely continue to affect global markets. As a result, some African companies may need to pivot or scale down to withstand the current strains and maintain their operations.

However, Africa's wealth of natural resources, including many of the basic and precious metals currently in short supply, could allow her to leverage the opportunities presented by the shift towards an electric economy. By leveraging these resources effectively, Africa has the potential to drive additional economic growth, develop industries along the value chain, and create jobs.

Overall, however, the balance in global supply will not change significantly. As a result, prices for many base metals are expected to revert to the global consensus-forecast levels. Still, for some commodities, like nickel and precious metals, price increases look like they're here to stay.